دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا

د/ مها مراد علي أحمد*

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مجتمع المعرفة، بغية تحديد مفهوم وأبعاد ومتطلبات وخصائص مجتمع المعرفة، إلقاء الضوء على الإدارة الإلكترونية بشكل عام وعملية التنظيم الإلكتروني بشكل خاص وتحليلها، بغية تحديد ماهية عمليات الإدارة الإلكترونية فيما يخص عملية التنظيم، ومتطلبات تطبيق التنظيم الإلكتروني لبناء مجتمع المعرفة، وخطوات كلية التربية – جامعة المنيا نحو بناء المجتمع المعرفة، بالإضافة إلى الكشف عن دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا من وجهة نظر القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا وعينة من طلاب برامج الدراسات العليا المختلفة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن ممارسة إجراءات التنظيم الإلكتروني جاءت مرتفعة فيما يخص اكتساب المعرفة بها ولكنه في باقي جوانب عملية التنظيم الإلكتروني جاءت درجة التحقق متوسطة بها لأنها لم تصل إلى المستوى المطلوب من خدمات وحدة الدراسات العليا.

وعلى ضوء ذلك قدمت الدراسة مقترحات إجرائية لتفعيل دور التنظيم الإلكتروني في إدارة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا لبناء مجتمع المعرفة.

* مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية – جامعة المنيا

The role of electronic organization in the management of graduate programs in building the knowledge society of the Faculty of Education Minia University

Abstract:

The study aimed to identify the knowledge society in order to define the concept, dimensions, requirements and characteristics of the knowledge society. To shed light on the electronic management in general and the process of electronic regulation in particular and analyze it, in order to determine what electronic management processes in terms of the organization process, the requirements of the application of electronic organization to build the knowledge society, and steps of the Faculty of Education - Minia University towards building the knowledge society. In addition, the role of the electronic organization in the management of postgraduate programs in building the knowledge society of the Faculty of Education, Minia University from the point of view of the administrators of graduate programs and a sample of students of various graduate programs.

The study found several results, the most important of which is that the practice of electronic regulation procedures was high in terms of acquiring knowledge, but in the other aspects of the electronic organization, the degree of verification was medium because it did not reach the required level of services of the graduate unit.

In light of this, the study presented procedural proposals to activate the role of electronic organization in the management of graduate programs at the Faculty of Education, Minia University, to build the knowledge society.

دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا

د/ مها مراد علي أحمد*

مقدمة:

يقترن وجود الجامعة بوجود ثلاثة أمور مهمة هي: الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة ويكمل بعضها بعض، وعليها تتحدد رسالة الجامعة وأهدافها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان، فالجامعة مؤسسة اجتماعية وثقافية وتربوية، "ولذلك تمثل الجامعة أحد أهم أدوات التنمية الشاملة الأساسية بمختلف المجتمعات البشرية من خلال ما تقدمه من علوم ومعارف وخبرات ومهارات متنوعة تسهم في بناء وإعداد أفرادها الإعداد الشمولي المتكامل الذي يؤهلهم للقيام بأدوارهم ومسئولياتهم في تطوير المجتمع وتنميته، وزيادة إنتاجيته، وتعظيم مقدراته وإمكاناته"[1].

ولهذا أصبحت الجامعات اليوم تُسهم بشكل فعال في تكوين وتشكيل المعرفة؛ وذلك لما تمتلكه من أجهزة متطورة ومناهج ومقررات علمية معاصرة، وكفاءات قيادية إدارية وأكاديمية مستنيرة يفترض أنها تمثل الصفوة، ومن ثم أُضِيف إلى الخدمات والوظائف التقليدية للجامعات وظيفة جديدة هي بناء مجتمع المعرفة من خلال توليد المعرفة والمعلومات والتعامل معها بسهولة وبثها عبر تقنيات المعلوماتية المعاصرة، وعليه أصبحت للجامعة أدوار كثيرة ومتعددة، وتعد نشر المعرفة والمعلوماتية أحد دعائم المجتمع المعرفي بالاستناد إلى التكنولوجيا المعلوماتية والاتصال، ونشر التعليم الحر وتوليد الأفكار، وبناء المعرفة وربط العلم والمعرفة بسوق العمل، وفتح قنوات جديدة للتعليم، وتنمية المهارات والقدرات اللازمة التي يحتاجها الطلاب أثناء عملية التعلم والتعليم، وتطوير شخصية الطالب الجامعي المتكاملة في ظل متغيرات العصر العلمي والانفجار المعرفي الرقمي[2].

* مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية – جامعة المنيا

ولكي تسهم الجامعة في بناء مجتمع المعرفة أو التحول نحو هذا المجتمع ينبغي الاهتمام الفعلي الجاد بأبحاث الدرسات العليا وربطها بالاحتياجات الفعلية لمجتمع المعرفة [3]،وأن تعيد النظر في أساليب إدارتها، وأن تقف على الكيفية التي تنسجم فيها إدارة الجامعات مع إدارة المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة [4]، وينظر إلى التحول نحو مجتمع المعرفة على أنه عملية لها انعكاسات على التعليم كأحد مناشط المجتمع الرئيسة، فالمعرفة تحتاج إلى إدارة واعية، وإلى وسائط تحقق من خلالها مراحل ودورة المعرفة[5].

ومن هنا فإن التوجه نحو مجتمع المعرفة يفرض تطوير وتعديل تغيير كثير من النظم داخل الجامعة، كتطوير العمل الإداري، وتطوير قدرات العاملين التكنولوجية، وتأهيل الموارد البشرية بجودة عالية، فلا معنى لجامعة لا تواكب التغيرات المعرفية، ولا معنى كذلك لمجتمع لا يتفاعل مع التغييرات المحيطة، ولا يسهم في تحديث وتطوير، فالنظام الإداري بالجامعة ينبغي أن يكون أكثر تنوعًا وتطورًا في أساليبه الإدارية بما يتناسب والبُعد التكنولوجي للمعرفة في المجتمع، وهذا يعني البحث في نظم تطوير العمل الإداري حتى يصبح مواكبًا للمستجدات التكنولوجية، ومن ثم إلقاء الضوء على مدى إسهام تطبيق العمليات الإدارية إلكترونيًا (التنظيم الإلكتروني) في التحول نحو مجتمع المعرفة.

ولهذا لم تعد رسالة الجامعة في العصر الحاضر مقصورة على الوظائف التقليدية، بل امتدت الرسالة لتشمل كل مناحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل "من أهم واجبات الجامعات المعاصرة الاهتمام بالبحث عن حاجات مجتمع المعرفة وتوفير متطلباته"[6]. "والإدارة الجامعية الفاعلة هي التي تستجيب للمستجدات من حولها، وتُحسِن إدارتها، وتتعامل معها بإيجابية لاسيما وأن العصر الراهن يتميز بالتقدم السريع في كافة المجالات فهو عصر الثورة العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية الذي أصبح فيه التغيير الإداري ضرورة حتمية" [7]؛ لذا عمدت الجامعات إلى الإستفادة من وسائل التقدم التكنولوجي في تطوير العمل الإداري؛ بحيث يتم تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام مختلف التقنيات الإلكترونية في الإدارة، ومن ثم يتم تحويل العمل بالمستندات

الورقية في المؤسسات الجامعية إلى العمل الإلكتروني وهو ما يطلق عليه الإدارة بلا أوراق [8].

من هنا تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية في أنها تسهم في تحقيق جملة من الفوائد أبرزها: تبسيط الإجراءات داخل المؤسسة وهذا ينعكس ايجابيًا على مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين، اختصار وقت تنفيذ إنجاز المعاملات الإدارية المختلفة، إضافة إلى تسهيل إجراء الاتصال بين الوحدات المختلفة للمؤسسة وكذلك مع المؤسسات الأخرى، ضمان الدقة والموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل المؤسسة، تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابًا على عمل المؤسسة [9].

وتعد الإدارة الإلكترونية من المداخل المعاصرة في تطوير وتحديث الإدارة عن طريق استخدام أساليب إلكترونية جديدة تتسم بالكفاءة والفاعلية والسرعة، "فالإدارة الإلكترونية مهمة في خلق نمط جديد من أنماط الإدارة، يكون لها آثار واسعة لا تنحصر فقط في بعدها المتمثل في التكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضًا في بعدها الإداري المتمثل في تطوير المفاهيم والوظائف الإدارية من أجل تحقيق المزيد من المرونة الإدارية" [10].ويضيف سوانستروم (Swanstrom) أن المنظمات العصرية تسعى للحصول على المعرفة التكنولوجية والعلمية، وإدخال التقنيات الحديثة في العمل، وتوليد سلع وخدمات جديدة تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية [11]، وذلك من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والمتابعة الإدارية، وكذلك التفويض والتمكين الإداري، وتحسين فاعلية الأداء واتخاذ القرار، "مما يعمل على إتاحة فرصة أكبر لمتابعة ما يجري، والتعرف أولًا بأول على نقاط القوة والضعف التي قد يتسم بها الأداء اليومي في جوانبه كافة؛ مما ييسر عمليات المراجعة والتقويم المستمر، هذا بالإضافة إلى توفير قدر عالٍ من الشفافية ووضوح الرؤية، ويُحسن ثقة المستفدين في العملية التعليمية ويدفعهم للمشاركة الإيجابية بها" [12]. وهذا التأثير الإيجابي على وظائف الإدارة نتيجة تطبيق الإدارة الإلكترونية أدى إلى ظهور عدة مجالات أو عمليات بشكل جديد هي: التخطيط الإلكتروني، والتنظيم الإلكتروني، والتنفيذ الإلكتروني، والرقابة والتقويم الإلكتروني.

ولقد انصب جوهر التطور الحقيقي في مجال الإدارة في وظيفة التنظيم فهي الأكثر ارتباطًا بالمكان، من حيث الهيكل التنظيمي من أي وظيفة أخرى من وظائف

الإدارة، والتنظيم ترتيب الأنشطة بطريقة تسهم في تحقيق الأهداف المحددة للمؤسسة؛ بما يعطي للمؤسسة شخصيتها وميزتها الإدارية، وهذا يظهر من خلال المكونات الأساسية للتنظيم والتي تتمثل في الهيكل التنظيمي باعتباره الإطار الرسمي الذي يحدد كيفية تقسيم المهام والموارد وتجميعها في أقسام وإدارات المؤسسة، والتنسيق بينها لتحقيق أهدافها؛ إضافة إلى التقسيم الإداري وهو قاعدة تجميع المراكز للمؤسسة، وعلى الإدارة وجميع العاملين فيها الالتزام به في التوجيه، وإنجاز الأعمال حسب المتطلبات الوظيفية لذلك، وسلسلة الأوامر والتي تمثل خط السلطة المستمرة الذي يمتد من المستويات العليا في التنظيم إلى المستويات الدنيا، والرسمية التي تشير إلى مجموعة من اللوائح والسياسات والقواعد والإجراءات المكتوبة التي توجه العاملين وتحدد طريقة استجاباتهم في تأدية أعمالهم، وأخيرًا المركزية واللامركزية؛ حيث تشير المركزية إلى تركيز اتخاذ القرارات في المستويات العليا للتنظيم، وأما اللامركزية فإعادة توزيع القرارات بشكل يجعلها أكثر اقترانًا من المستويات التنظيمية الدنيا [13].

يتضح مما سبق أن هذه التكنولوجيا شكلت ثورة أحدثت تغيرات جذرية في جميع مناحي الحياة ومنها على وجه الخصوص العمل الإداري، ويقصد التحول إلى مجتمع معرفي بشكل أساسي على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التوظيف الأمثل ولتطبيقه في الإدارة الإلكترونية ولاسيما في عملية التنظيم، "فهو المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها ولقد أفضت الثورة المعرفية إلى خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية البشرية الشاملة" [14].

وفي هذا السياق يشير (برهان غليون، 2005) إلى أن التطورات العالمية في العلوم وتكنولوجيا الاتصالات لم تؤد فقط إلى التوجه نحو تحرير أسواق العمل والاستثمارات الدولية وعولمة الاقتصاد وزيادة حدة المنافسة العالمية، بل أيضًا إلى اهتمام الدول وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة، بالعمل على تحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات تعرف بـ "مجتمعات المعرفة" التي بدورها تكون نظمًا اقتصادية جديدة قائمة على المعرفة فُقدت فيها الأصول المادية (كالموارد الطبيعية ورأس المال والمواد الخام) قيمتها كأصول مضمونة، وأصبحَ رأس المال البشري ذا قيمة ربحية ومعيارًا رئيسًا

للنجاح والتقدم في جميع الميادين، ويكفي لإدراك هذا الدور الحاسم للعلم في هيكلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة والمقبلة الإشارة إلى ما أصبح يطلق عليه الاقتصاديون اسم "اقتصاد المعرفة" حيث أصبحت المعارف هي العنصر الأهم في رأس مال البلدان ورصيدها والعامل الأول في تحقيق الفائض الاقتصادي، وأصبح تقدم المجتمعات يقاس بنصيب المعرفة والتقنية الكامن فيها، حتى لم تعد للموارد الأولية ولا لقوة العمل العضلية أو اليدوية غير المؤهلة قيمة تذكر في تراكم الثروات والفوائض الاقتصادية (15).

من هنا جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أن الأبعاد المختلفة للمعلومات داخل مجتمع المعرفة، المتمثلة في البُعد الاقتصادي والبُعد التكنولوجي والبُعد الاجتماعي والبُعد الثقافي والبُعد السياسي هي أبعاد متشابكة ينبغي استثمارها، ويظهر البعد التكنولوجي في التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية متمثلة في إحدى عملياتها وهي عملية التنظيم الإلكتروني لضرورة حتمية في ظل عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي بحيث يمكن توظيفها في تطوير العمل الإداري وتحويل عملية التنظيم التقليدية الورقية إلى عملية إلكترونية مسايرة لعصر ثورة المعلومات والاتصالات بما يعمل على تحسين العمل التعليمي والإداري؛ ومما يسهم في دعم بناء مجتمع المعرفة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تقوم النظرية الاقتصادية الحديثة على أن المعرفة هي الشكل الأساسي لرأس المال، وأن التراكم المعرفي والتطور التكنولوجي والأبحاث والتطوير والإبداع لها دور حيوي في تكوين الثروة ورفع معدلات النمو، حيث أصبح التقدم في العالم المعاصر يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها، خاصة بعد تحول الاقتصاد الحديث إلى الاقتصاد المعرفي (16).

لهذا فرض مجتمع المعرفة نفسه بقوة على حركة تطور المجتمعات الإنسانية ومن ثم فإن "مجتمع المعرفة تنحصر مشكلته الأساسية في مواجهة معرفة متفجرة بإيقاعات متسارعة في كافة المجالات العلمية والتقنية، وبالتالي صار تنظيم المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها من أبرز المهام، الأمر الذي يتطلب تنمية بشرية قادرة على إنتاج واستهلاك هذه المعرفة (17)،ولقد أشار جرين (Green, 2006) في دراسته أن

كثيرًا من المناقشات والدراسات التي تدور حول مجتمع المعرفة تؤكد على أنه الخيار الأفضل إذا أراد المجتمع خوض المنافسة العالمية في الميادين والمجالات المختلفة [18].

ومما لا شك فيه أن ذلك يمثل تحدٍ للأنظمة الإدارية المعاصرة فقد ألقى عليها مسئولية سرعة تطوير نفسها، خاصة بعد ظهور كثير من المستحدثات والمفاهيم الإدارية، مما أحدث تغيرًا كبيرًا في طبيعة العمل الإداري بالمؤسسات وخاصة التعليمية بعد شيوع استخدام الحاسب الآلي والإنترنت في الإدارة وظهور ما يسمى بالإدارة الإلكترونية، لذا كان من المنطق أن تستجيب الأنظمة الإدارية بالمؤسسات للمستحدثات التكنولوجية بإجراء تغييرات تستطيع من خلالها تحقيق أهداف مجتمع المعرفة، فقد ظهرت كثير من الفوائد لتطبيق هذه المستحدثات التكنولوجية في جميع العمليات الإدارية.

وقد أُجرِيت دراسة بعنوان (الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة) بهدف تحديد أوجه الخلل التي تحول دون تحقق مجتمع المعرفة العربي، وتم حصر أوجه التباين بين المجتمعات المتقدمة والنامية في: الفجوة الرقمية، فجوة المحتوى، فجوة الاتصالات، فجوة العقل، فجوة التعليم، فجوة اللغة، فجوة اقتصاد المعرفة، وكان من بين النتائج أن من الأسباب المؤدية إلى ضعف القدرة للوصول إلى مجتمع المعرفة هي تدني أداء مؤسسات التعليم الرسمية، ضعف الطلب على إنتاج العلم، ومحدودية النشاط الابتكاري [19].

وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، ويؤكد هذه الفجوة المعرفية التقرير اللاحق لعام 2003 بالقول أن الدول العربية مازالت بعيدة عن مجتمع المعرفة، وأن فجوة المعرفة بين الدول العربية ومجتمعات المعرفة كبيرة، وتتنامى بصورة متسارعة، ومازالت الفجوة المعرفية قائمة، حيث يسلم تقرير المعرفة العربي لعام (2010 / 2011) بوجودها في الأداء المعرفي العربي، ويحث على الانتقال إلى مرحلة جديدة للتحرك نحو إرساء حجر الأساس في بناء مجتمع المعرفة، من خلال وضع أسس للتعامل مع منهجيات وآليات علمية تمكن من المشاركة الفاعلة فى بناء مجتمع المعرفة[20]. ويعضد هذه التقارير ما أشارت إليه نتائج بعض الدراسات التي أُجريت مؤخرًا، مثل دراسة أبوالشيخ (2010) التي أشارت إلى أن دور التعليم العالي

العربي في بناء مجتمع المعرفة يواجه الكثير من التحديات التي تؤثر على قيامه بهذا الدور، ودراسة بركات وعوض (2012) التي أشارت الى أن دور الجامعات العربية في مجال توليد المعرفة مازال ضعيف الإسهام في بناء مجتمع المعرفة.

من هنا ظهرت الحاجة إلى بناء مجتمع للمعرفة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تدعيم تطبيق العمليات الإدارية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها البعض، لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وإنجاز الأعمال المكتبية، وتقديم الخدمات للطلاب بكفاءة، وفي أقل وقت وجهد وتكلفة مادية،"وتوضح المنظمة الدولية للتنمية والتعاون في المجال الاقتصادي أن مؤسسات التعليم العالي يمكنها بناء مجتمع المعرفة من خلال القيام بأربع مهام رئيسة هي: تشكيل رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، وبناء قواعد المعرفة من خلال البحث والتطوير، ونشر واستخدام المعرفة من خلال التفاعل مع المستخدمين للمعرفة، وصون المعرفة من خلال المحافظة عليها ونقلها بين الأجيال"[21].

ومن هذا المنطلق جاءت توصيات الدراسات العلمية كدراسة (رشا سعد شرف، 2007) التي خلصت إلى أن عديدًا من مؤسسات التعليم العالي في مصر تحقق قيمة مضافة من خلال جهود استثمار المعرفة وتحويلها إلى معرفة قابلة للتسويق تستجيب للاحتياجات المباشرة للمجتمع المصري، وهي بعض المؤشرات المحورية لمجتمعات المعرفة، ولكن مازلت الحاجة الماسة لتحول جذري في فلسفة التعليم العالي من أجل التغيير، وما يتبع ذلك من استراتيجيات وممارسات للجامعة المصرية تستجيب بشكل أفضل لمجتمع المعرفة وبصورة منظمة ومقصودة [22]، كما أوصت دراسة (مهري أمين دياب، نجوي يوسف جمال الدين، 2004) [23] بأن على الجامعة الإسهام في تحقيق مجتمع المعرفة وأن تقوم بإجراء دراسات ترتبط بتحديد المفهوم الجديد للمعرفة، مسايرة التجديدات التي تحدث في مجال النشر العلمي، تحقيق مبادئ التعلم المستمر، حماية الحرية الفردية والإبداع الفردي، أما دراسة (فدوى فاروق عمر، 2012) فقد أوصت بتوظيف تقنية المعلومات لإحداث تغيير جوهري في العمل الجامعي [24]، "ولذا أشار (أمين محمد النبوي، 2007) إلى أن العالم يتجه وبقوة إلى اقتصاد المعرفة إنتاجًا ونقلًا وانتشارًا، وعلى كليات التربية أن تستعد لذلك وتصبح قادرة

على إنتاج المعارف المتعلقة بها ونشرها كأحد أهم أسس ومقومات وجودها وبقائها في القرن الحادي والعشرين" [25].

وحيث إن جامعة المنيا بكلياتها لا تواجه مشكلة في توفير هذه التكنولوجيا المساعدة في بناء مجتمع المعرفة فهي دائمة السعى نحو توظيفها من خلال البرامج والإدارات المختلفة من أجل الارتقاء بالعمل الإداري إلى مراتب متقدمة لما فيه خدمة وتحسين العملية التعليمية، وعلى ضوء ذلك تقوم كلية التربية بتحفيز الكوادر البشرية بها على استخدام تكنولوجيا المعلومات المتاحة في سرعة إنجاز العمل وتقليل استخدام المعاملات الورقية، وعليه جاءت الدراسة الحالية بهدف إلقاء الضوء على دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا.

ومن ثم تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا؟

وتكمن إجابة هذا السؤال في الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم مجتمع المعرفة وما أبعاده ومتطلباته وخصائصه المختلفة؟
- ما متطلبات مجتمع المعرفة من عملية التنظيم في ظل الإدارة الإلكترونية؟
- ما دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ما الإجراءات المقترحة لتفعيل دور التنظيم الإلكتروني في إدارة برامج الدراسات العليا لبناء مجتمع المعرفة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إلقاء الضوء على مجتمع المعرفة، بغية تحديد مفهوم وأبعاد ومتطلبات وخصائص مجتمع المعرفة.

- إلقاء الضوء على الإدارة الإلكترونية بشكل عام وعملية التنظيم الإلكتروني بشكل خاص وتحليلها، بغية تحديد ماهية عمليات الإدارة الإلكترونية فيما يخص عملية التنظيم، ومتطلبات تطبيق التنظيم الإلكتروني لبناء مجتمع المعرفة، وخطوات كلية التربية – جامعة المنيا نحو بناء المجتمع المعرفة.
- الكشف عن دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا من وجهة نظر القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا وعينة من طلاب برامج الدراسات العليا المختلفة.
- تقديم مقترحات إجرائية لتفعيل دور التنظيم الإلكتروني في إدارة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا لبناء مجتمع المعرفة على ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج نظرية وميدانية.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتقديم صورة متكاملة لعملية التنظيم الإلكتروني لإدارة برامج الدراسات العليا من أجل الارتقاء بالأداء الإداري داخل إدارة الدراسات العليا ثم داخل الكلية لتحقيق التنمية في المجتمع ولمسايرة التقدم العلمي والتقني الحادث عالميًا، وبذلك تتركز أهمية هذه الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- توضيح أهمية موضوع الإدارة الإلكترونية بشكل عام وأهمية عملية التنظيم الإلكتروني بشكل خاص في نجاح العمل الإداري.
- إثراء الجانب النظري للبحوث والدراسات التي تتناول عملية التنظيم خاصًا التنظيم الإلكتروني؛ نظرًا لحداثة هذا الموضوع، وذلك من خلال ما تقدمه الدراسة الحالية من إطار نظري.
- الاستجابة لتوصيات العديد من التقارير العربية والدولية، منها: تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2002 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002)، وتقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2003 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003)، والتقرير العالمى لليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة 2005)، وتقرير المعرفة العربي للعام (2011/2010) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2012) والتي أشارت في مجملها إلى وجود فجوة كبيرة في

المعرفة تعاني منها الدول العربية تجعلها بعيدة عن مجتمع المعرفة، ومن ثم جاءت الدراسة لتحقيق بناء مجتمع المعرفة والعناصر التي تساعدعلى بناء مجتمع المعرفة بالتعليم الجامعي.

- الكشف عن دور عملية التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا للإفادة منها في تقييم هذا الواقع، وعلى ضوء هذا التقييم تأمل الدراسة أن تسهم في توفير معلومات قد تساعد القائمين على إدارة وحدة الدراسات العليا على معرفة جوانب القوة والضعف في إجراءات التنظيم الإلكتروني لإدارة برامج الدراسات العليا بالكلية؛ وذلك بهدف إثراء الجوانب الإيجابية ومعالجة جوانب القصور مما يزيد من فاعلية دوره وإمكانية تعميمه بجميع أنشطة الوحدات الإدارة الأخرى بالكلية.
- وضع إجراءات لتطوير عملية التنظيم الإلكتروني كإحدى العمليات الإدارية المحورية لتفعيل دورها في بناء مجتمع المعرفة بالكلية والجامعة ككل.
- توفير أداة قياس يمكن الاعتماد عليها في قياس دور تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات في العمليات الإدارية لتحقيق التنمية المعرفية ومكوناتها واستراتيجياتها في دراسات وبحوث مشابهة.
- قد تفتح المجال لإجراء مزيد من الدراسات حول العمليات الأخرى للإدارة الإلكترونية وأساليب تطبيقها في تطوير الأداء الإداري الجامعي والإسهام في التنمية المجتمعية المعرفية في ظل الانفجار المعرفي– فعلى حد علم الباحثة– تعد البحوث في هذا الإطار قليلة.

مصطلحات الدراسة:

تشتمل الدراسة على بعض المصطلحات يمكن توضيحها في الآتي:

التنظيم الإلكتروني: هو إطار لتوزيع السلطة والمهام والعلاقات الشبكية – الأفقية التي يحقق التنسيق من أجل إنجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم، فمع الإنترنت يتم التحول من منظمة التركيز على الهياكل والخصائص التنظيمية الرسمية إلى منظمة التركيز على الهدف الواحد المشترك[26].

وتعرفه الدراسة الحالية إجرائيًا: بأنه عملية إدارية تتم بواسطتها تحديد الأساليب والإجراءات وعن طريقها يتم تنسيق الجهود البشرية، وترتيب الأعمال والأنشطة بصور شاملة في وحدات إدارية يسهل الإشراف عليها، وتوزيع المسئوليات والتنسيق بين العاملين والطلاب بطريقة إلكترونية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بما يحقق أهداف مرحلة الدراسات العليا.

1- **مجتمع المعرفة:** هو المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في مجالات النشاط المجتمعي، كالاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، وصولًا إلى ترقية الحالة الإنسانية باستمرار من أجل إقامة التنمية الإنسانية[27].وهو المجتمع القائم على اكتساب وإنتاج وتوظيف المعرفة لخدمة التنمية فهو مجتمع تتعدد فيه مناهل العلم والثقافة وتتكامل فيه منظومة التعليم مع جهود التنمية من خلال استخدامه للتقنية الرقمية [28]، وأيضًا هو المجتمع الذي يتصف أفراده بحرية امتلاكه للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية والحاسوبية والفضائية المختلفة، وتوظيف المعلومة والمعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته[29]، كما يُعرف بأنه مجموعة من البشر متقاربة الاهتمامات يسعون نحو توليد المعرفة، وخلق ثقافة المعرفة، والتشارك فيها، واستحداث تطبيقات تعمل من خلال آليات المعرفة، معتمدًا على تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق تطور الفرد والمجتمع[30]، ويُعرف أيضًا بأنه المجتمع الذي يقوم على إنتاج المعرفة وتنظيمها ونشرها وتوظيفها في كافة مجالات الحياة من خلال استخدامه للتقنية الرقمية [31].

وتعرفه الدراسة الحالية إجرائيًا: بأنه قدرة كلية التربية بجامعة المنيا على تفعيل توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم إدارة برامج الدراسات العليا لتوليد المعرفة واكتسابها وتنميتها لتطبيقها لدى العاملين والطلاب الملتحقين بها لبناء مجتمع معرفي متطور.

حدود الدراسة:

1- **الحدود الموضوعية:** تتحدد هذه الدراسة بموضوعها المتعلق بدور التنظيم الإلكتروني في إدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة بكلية التربية جامعة المنيا، ومن ثم فالدراسة اقتصرت على تناول عملية التنظيم الإلكتروني لدورها في بناء مجتمع معرفي، من حيث إعداد الكوادر البشرية، وجوانب التجهيزات المادية والفنية والإدارية، وتحديد دورها في بناء مجتمع المعرفة، من حيث عملية توليد المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني واكتسابها وتنميتها لتطبيقها لدى الطلاب الملتحقين بالبرامج المختلفة للدراسات العليا.

2- **الحدود البشرية:** اقتصرت الحدود البشرية للدراسة الميدانية على القائمين بإدارة برامج الدراسات العليا، بالإضافة إلى عينة عشوائية من طلاب البرامج المختلفة للدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا للعام الجامعي 2017-2018م.

3- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق إجراءات الدراسة الميدانية خلال الفصل الأول من العام الجامعي 2017-2018م.

4- **الحدود الجغرافية:** اقتصرت الدراسة على التطبيق بكلية التربية – جامعة المنيا، كما يقتصر تعميم نتائج الدراسة على الأدوات التي تم استخدامها في هذه الدراسة للكشف عن دور التنظيم الإلكتروني بوحدة الدراسات العليا لكلية التربية جامعة المنيا في بناء مجتمع المعرفة لكونها من أوائل الكليات داخل الجامعة في تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة برامج الدراسات العليا.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة، فهو المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثًا أو قضية موجودة حاليًا يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة الدراسة دون تدخل الباحث فيها، فهو أحد اشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أومشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عنها وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها

للدراسة الدقيقة، وهذا عن طريق توظيف أدوات محكمة بهدف التوصل إلى نتائج تمثل الواقع الحقيقي وإنهائه بمجموعة من التوصيات أو الإجراءات.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة تم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين: المحور الأول: يتعلق بالدراسات السابقة في مجال الإدارة الإلكترونية والتي يتخللها تناول غير مباشر لعملية التنظيم الإلكتروني ضمن عمليات أو وظائف الإدارة الإلكترونية وذلك لندرة وجود دراسات مباشرة لعملية التنظيم الإلكتروني على حد علم الباحثة، والمحور الثاني: يتناول الدراسات السابقة لمجتمع المعرفة على مستوى التعليم الجامعي بشكل خاص، وسيتم ترتيب الدراسات زمنيًا من الأقدم للأحدث بحيث يتضح التطور الحادث في كل متغير عبر المدى الزمني للدراسات.

المحور الأول: دراسات سابقة تتعلق بالإدارة الإلكترونية عمومًا والتنظيم الإلكتروني ضمنيًا:

نظراً لأهمية تطوير العمل الإداري والارتقاء بالمؤسسات التعليمية أُجريت عديد من الدراسات في إطار التعرف على مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية لعملياتها المختلفة في المؤسسات عمومًا وفي الجامعات على وجه الخصوص، من أبرز تلك الدراسات ما يلي:

1- دراسة (نادر أبو خلف، 2001)[32]:هدفت إلى رصد الإمكانات المادية والإدارية الفنية بجامعة القدس المفتوحة من خلال آراء المشرفين الأكاديميين المقيمين، كما هدفت إلى إظهار المعوقات التي تعترض عملية التغيير المحتملة من حيث إدخال أساليب جديدة في نمط الإدارة والتعليم بالجامعة، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة خاصة لتحويل العمليات الأكاديمية والإدارية في جامعة القدس المفتوحة من الورقية إلى الإلكترونية، طبقت على عينة مكونة من (99) مشرفًا يمثلون جميع المشرفين الأكاديميين المتفرغين في جامعة القدس المفتوحة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإمكانات الإدارية والمالية والفنية متوفرة والمعوقات ليست كبيرة ولا خطيرة وإنه يمكن المضي قدمًا في تنفيذ العملية التحويلية دون مجازفة بعواقب وخيمة، وهذه النتيجة تعزز الإمكانات المتوفرة عند الجامعة للقيام بهذه العملية.

2- دراسة (راشد الغافيري Al-Ghafri, Rashed، 2002)[33]:هدفت إلى تعريف استعمال تكنولوجيا الكمبيوتر من قبل الإداريين في جامعة السلطان قابوس في عمان، ومن قبل الإداريين في جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، والتركيز على وجهات النظر لهؤلاء الإداريين بالنسبة لتكنولوجيا الحاسب الآلي وللخدمات التي تقدمها جامعاتهم، ولتحقيق هدف الدراسة تم عمل مقارنة بين الإداريين في كلتا الجامعتين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الإداريين في الجامعتين لا يستعملون تكنولوجيا الحاسب بشكل فعال في عملهم اليومي، وأن بعض المهارات قد طبقت من قبل الإداريين أكثر من الهيئة التدريسية: كالاتصالات الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني ومعالج الكلمات لطباعة الأشياء واستعمال الإنترنت، كما أثبتت الدراسة أن معظم الذين جرى استجوابهم كانوا سعداء من التسهيلات التي تقدمها جامعتهم لاستعمال تكنولوجيا الكمبيوتر.

3- دراسة (جاكسون Jackson، 2006)[34]:هدفت إلى الكشف عن دور إدارة الموارد البشرية في جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية في إكساب أعضاء هيئة التدريس والموظفين الكفايات التكنولوجية والكفايات الإدارية الإلكترونية التي تمكنهم من أداء عملهم بفاعلية في الجامعة، كما هدفت إلى الكشف عن دور الإدارة الإلكترونية في زيادة فاعلية الأعمال الإدارية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة مكونة من (56) فقرة موزعة على مجالات: التخطيط، الإدارة، توظيف التكنولوجيا، توسيع التكنولوجيا، طبقت على عينة مكونة من (511) عضو هيئة تدريس وموظفًا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة الموارد البشرية في جامعة تكساس تقوم بتدريب أعضاء هيئة التدريس على التخطيط الإلكتروني وتوظيف التكنولوجيا، بينما تدرب الإداريين على عمليات الإدارة بشكل عام، كما بينت النتائج أن أهمية وفاعلية استخدام الإدارة الإلكترونية في جامعة تكساس تكمن في توفير الوقت والجهد وتوسيع العمل الإداري الإلكتروني، وتوفير الدقة والجهد والتحول من حفظ الملفات وجاء هذا بدرجة مرتفعة، أما إدارة عمليات الجامعة التقليدية والتحول إلى العمليات الإلكترونية جاء بدرجة متوسطة.

4- دراسة(ميليفل Mellivell 2007)[35]: هدفت إلى الكشف عن درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الغربية الموجودة في هونج كونج والتي تتبع النمط الغربي في أداء أعمالها، ومدى فاعلية توظيف الإدارة الإلكترونية في تجويد ورفع مستوى العمل الإداري، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب المقابلة المباشرة للتعبير عن تصوراتهم حول تطبيق الإدارة الإلكترونية وفاعلية توظيفها، طُبقت على عينة مكونة من (136) عضو هيئة تدريس وموظفًا وطالبًا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الغربية في هونج كونج تطبق الإدارة الإلكترونية بدرجة متوسطة في جميع العمليات ما عدا تحسين الإجراءات الداخلية الخاصة بتسجيل الطلبة، وبنظام الرواتب والترقيات لأعضاء هيئة التدريس والموظفين عالية، كما بينت النتائج أن فاعلية توظيف الإدارة الإلكترونية في تجويد العمل الإداري جاء بدرجة متوسطة وذلك نتيجة لعدم التوظيف الكامل للإدارة الإلكترونية في مجالات العمل الإداري الجامعي، كما أن هناك ضعفًا في النشرات والمحاضرات الخاصة بتوعية المستفيدين والتعريف بأهمية استخدام البرمجيات الإلكترونية التي تنتجها الجامعة في مجال التدريس ومجال العمل الإداري.

5- دراسة (حمود العميري، 2008) [36]: هدفت إلى التعرف إلى أي مدى تتوفر المتطلبات الإدارية والتقنية والمالية والمادية والبشرية التي تشجع على استخدام الإدارة الإلكترونية في الجامعة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة مكونة من (46) عبارة موزعة على أربعة محاور يقيس كل محور متطلبًا معينًا، طُبقت على عينة مكونة من (190) فردًا هم جميع عمداء ووكلاء ورؤساء أقسام الكليات بالجامعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك قلة في خبراء تصميم وتطوير البرامج الإلكترونية في الجامعة، وأن درجة وجود مدربين مؤهلين لتدريب العاملين على استخدام الإدارة الإلكترونية كانت متوسطة، ودرجة توافر الحافز المادي للعاملين نحو استخدام الإدارة الإلكترونية في الجامعة قليل، ودرجة حماية المعلومات من قبل مستخدمي الإنترنت قليل.

6- دراسة(يوسف محمد أبو أمونة، 2009)[37]:هدفت إلى التعرف على واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيًا في الجامعات الفلسطينية النظامية في قطاع غزة، والتعرف

على أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونيًا لدى المستويات الإدارية المختلفة، وأيضًا التعرف على مدى الدعم المقدم من قبل الإدارة العليا للمساعدة على التحول للإدارة الإلكترونية، والتعرف على البنية التحتية لمراكز تكنولوجيا المعلومات ومدى جهازيتها لإنجاز هذا التحول، والتعرف على أنظمة إدارة الموارد البشرية المستخدمة في الجامعات وأنظمة الخدمات التعليمية الإلكترونية؛ لما لهما من دور كبير في التوجه نحو الإدارة الإلكترونية بشكل عام وإدارة الموارد البشرية إلكترونيًا بشكل خاص عن طريق استخدام أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة، طبقت على مجتمع الدراسة كله المكون من العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في الجامعة، وموظفي مراكز تكنولوجيا المعلومات، وقد أظهرت نتائج الدراسة توفر وضوح لأهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونيًا، وتوفر دعم الإدارة العليا وكلاهما يسهم بشكل كبير في عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية بشكل عام وإدارة الموارد البشرية إلكترونيًا بشكل خاص، كما تبين أن البنية التحتية لمراكز تكنولوجيا المعلومات تعتبر كافية عمليًا لهذا التحول، على الرغم من وجود عجز مالي لدى كافة الجامعات، واختلاف أولوية المراكز تبعًا لسياسة الإدارة العليا وأولوياتها، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة التنسيق والتعاون بين الجامعات في ما يخص التحول إلى الإدارة الإلكترونية، وإعطاء الأولوية لعملية إدارة الموارد البشرية إلكترونيًا، وتوفير الدعم المالي لمراكز تكنولوجيا المعلومات.

7- دراسة(فيلك Felck 2010)[38]: هدفت إلى الكشف عن مدى استخدام الإدارة الإلكترونية والبرامج الملحقة بها في إدارة الأقسام الإدارية في الجامعات، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة مكونة من (60) عبارة موزعة على المعرفة الحاسوبية، واستخدام البرامج الملحقة والرغبة في التطبيق، طُبقت على عينة مكونة من(36) رئيس قسم من الذكور يعملون في الأقسام الإدارية المختلفة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (67%) من رؤساء الأقسام يمتلكون معرفة مناسبة بالحاسوب، ويرغبون في تطبيقه في عملهم الإداري، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المعرفة بالحاسوب وبين مستوى استخدامه في الإدارة الإلكترونية، كما بينت النتائج أيضًا أن

الإدارة الإلكترونية تخفف من عبء العمل على رؤساء الأقسام، وتسرع من وتيرة العمل تقلل الأخطاء.

8- دراسة (خليفة مصطفي أبو عاشور، وديانا جميل النمري، 2013)[39]:هدفت إلى الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة لهذا الغرض مكونة من (55) عبارة موزعة على أربعة مجالات، طبقت على عينة مكونة من (647) عضو هيئة تدريس وإداري بجامعة اليرموك تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية كان بدرجة مرتفعة وجاء مجال التنفيذ الإلكتروني في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة تلاه مجال التنظيم الإلكتروني وبدرجة مرتفعة في حين جاء مجال التخطيط الإلكتروني في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة، وجاء مجال الرقابة والتقويم الإلكتروني في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة، أما مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الإداريين كانت متوسطة وجاء مجال التنفيذ الإلكتروني في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة تلاه مجال التنظيم الإلكتروني وبدرجة مرتفعة في حين جاء مجال الرقابة والتقويم الإلكتروني في المرتبة الثالثة وبدرجة متوسطة، وجاء مجال التخطيط الإلكتروني في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات تسهم في زيادة مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية.

9- دراسة (حسان رواشHassanRewash، 2014)[40]:هدفت إلى إلقاء الضوء على أهمية الوظائف الإدارية وفاعليتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، وإلقاء الضوء على واقع الإدارة الإلكترونية والتعرف على مستوى تطبيقها، ومدى مساهمتها في تحسين الوظائف الإدارية، وتقديم التوصيات المناسبة في هذا المجال، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة كأداة لجمع البيانات، طبقت على عينة مكونة من (40) موظفًا إداريًا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطًا قويًا جدًا بين استخدام الإدارة الإلكترونية وتحسين الوظائف الإدارية، وهناك علاقة قوية جدًا بين استخدام البرمجيات والوظائف الإدارية، وأن الإدارة الإلكترونية تمثل نهجًا

جديدًا يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتميزها عن الأساليب الأخرى، كما أنها تعتمد على توفر مجموعة من الأجهزة والمعدات التي تساعد على تحسين الوظائف الإدارية، وأن استخدام الإدارة الإلكترونية يساعد في التغلب على العديد من المشكلات الإدارية مثل عامل الوقت، وأمن المعلومات.

المحور الثاني: دراسات سابقة تتعلق بمجال مجتمع المعرفة بالتعليم الجامعي:

1- دراسة (عبد الإله الخشاب، 2000)[41]: هدفت إلى التعرف على دور الجامعة في خدمة مجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة، طبقت على عينة من الطلبة الجامعيين في العراق بلغ عددهم (423) طالبًا وطالبة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعة تقوم بدور متوسط من أجل تنمية وخدمة المجتمع معرفيًا وثقافيًا، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم وضع عدة تصورات لمجتمع المعرفة المرتبط بدور الجامعة أهمها: التعامل مع المصرف الإلكتروني بدلًا من العمولات الورقية، والتعامل مع الوثائق الإلكترونية بدلًا من الوثائق الورقية، والتعامل مع العمل الإلكتروني بدلًا من العمل اليدوي، والتعامل مع قادة الفكر والمعرفة بدلًا من أصحاب رؤوس الأموال العاديين، والتعامل مع المعامل المؤتمتة بدلًا من المعامل العادية، والتعامل مع الشركات المعرفية بدلًا من الشركات العادية، والتعامل مع اقتصاد المعرفية بدلًا من الاقتصاد الزراعي التقليدي، والتعامل مع العلم التقني بدلًا من العلم النظري.

2- دراسة(مهري أمين دياب، نجوي يوسف جمال الدين، 2007)[42]: هدفت إلى رصد التحولات العالمية والمحلية في مجال التعليم العالي، وكذلك التعرف على رؤية أعضاء هيئة التدريس لأوضاع التعليم العالي وأهدافه وتصوراتهم لبعض قضاياه الأساسية المرتبطة بالأهداف، والتعرف على مدى استجابة التعليم الجامعي للواقع المجتمعي، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة، طُبقت على عينة عشوائية مكونة من (50) عضو هيئة تدريس في جامعتي القاهرة وبنها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التعليم الجامعي لا يستجيب للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أنه لا يتمتع بقدر كبير من المرونة والتنوع تساعده في الاستجابة لمتغيرات الزمان والمكان ومتغيرات زمن العولمة ومجتمع المعرفة.

3- دراسة (نادية حسين علي، عفاف محمد زهو، 2008)[43]: هدفت إلى الوقوف على أهم ملامح التطوير المستقبلي اللازمة للأبعاد المختلفة للتعليم الجامعي العربي بحيث يمكنها أن تسهم بفاعلية في توفير المقومات والمتطلبات الرئيسة اللازمة لتأسيس مجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم طرح مجموعة من الرؤى المستقبلية في صورة سيناريوهات كبدائل ممكنة لأشكال التطوير المتوقع حدوثها في نظام التعليم الجامعي العربي، وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى المعرفة في العالم العربي مما يستلزم ضرورة طرح بعض السيناريوهات المستقبلية التي تمثل البدائل المحتملة لمستقبل التعليم الجامعي العربي، وهي السيناريو الاستمراري وهذا السيناريو يفترض استمرار الوضع على ما هو عليه، والسيناريو الإصلاحي وينطلق من تصور حدوث إصلاح تدريجي في المجتمع في جميع مجالاته، والسيناريو المتفائل ويستند هذا السيناريو على افتراض تغيير جذري وثوري في المجتمع في جميع جوانبه وهذا يصل بنظام التعليم الجامعي العربي إلى أقصى حالات التطور والإصلاح والإبداع الفكري والمعرفي.

4- دراسة جوسي فاليما ودفيد هوفمان (Valimaa & Hoffman, 2008)[44]:هدفت إلى تحليل الأدوار التى يمكن أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بمختلف جوانب مجتمع المعرفة، ومن خلال المنهج التحليلي بدأ بتحليل استخدامات مجتمع المعرفة باعتبارها رأس مال فكري والاستمرار من خلال التعبير عن الكيفية ناقشت الدراسة مدى إمكانية استخدام مجتمع المعرفة كآلية للتواصل الفكري من خلال مؤسسات التعليم العالي، والتغيرات التي يمكن أن تحدث في التعليم العالي لمواكبة مجتمع المعرفة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم تحديد أبرز التحديات الراهنة والتوقعات التي تولدت وتواجه التعليم العالي في مجتمع المعرفة، والآثار المترتبة على هذه التحديات في مجال البحث العلمي بصفة خاصة، كما أشارت الدراسة إلى الأهمية المتزايدة للمعرفة والبحث العلمي الذي تضطلع به الجامعات، والتي عملت على تغيير الدور الاجتماعي لها في مجتمع المعرفة.

5- دراسة (صباح حسن الزبيدي، 2008)[45]: هدفت إلى تحديد دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء التطور المعلوماتي العالمي، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم وضع مجموعة من الأدوار المقترحة للجامعات العربية في ضوء عصر المعلوماتية الرقمية وأهمها: بناء مجتمع المعرفة بصفته يمثل في الوقت الحاضر عصر جديد يرافق تطور التكنولوجيا المعلوماتية والمعرفة، وتوليد المعرفة لأفراد المجتمع من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية لتسهيل تخزين المعرفة ونقلها وتطبيقها في ميادين الحياة المختلفة، ونتيجة لمظاهر التخلف التكنولوجي في المجتمعات العربية يقع على الجامعات العربية مسئولية تزويد مجتمعاتها بالخدمات العلمية والتكنولوجية بأشكال المعرفة المختلفة، وتعتبر الجامعات العربية أهم منابع العلوم ومصادر المعرفة وأبرز مؤسسات إنتاج المادة الفكرية وعليها القيام بدورها الحضاري والثقافي، وتحويل نمط بناء المجتمع العربي إلى نمط بناء المجتمع المعرفي المعتمد على اقتصاد المعرفة والكفاءة العالية والقابلية في التخطيط للموارد البشرية.

6- دراسة (رضا أحمد علي المحمدي، 2010)[46]: هدفت إلى التعرف على مجتمع المعرفة وخصائصه ومتطلباته، وإلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم العالي، ومدى وفاء التعليم الجامعي لمتطلبات تحقق مجتمع المعرفة، ومن ثم وضع تصور مقترح لدور الجامعة بمصر لتحقيق مجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات، طبقت على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس مكونة من (303) عضوًا بكليات التربية والعلوم والزراعة والشريعة والحقوق بجامعات: الأزهر، عين شمس، المنصورة، وأسيوط، أظهرت نتائج الدراسة أن التأسيس الحقيقي لمجتمع المعرفة يعد مدخلًا للنهضة بالقرن الحادي والعشرين، التأكيد على الساسة والمخططين تهيئة المنظومة الجامعية للتحول إلى إقامة مجتمع المعرفة، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج وضعت الدراسة تصورًا مقترحًا لأهم الأدوار التي يتعين على الجامعة القيام بها في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

7- دراسة(Suciu, et al, 2011)[47]: هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق الجامعات لمصطلح مجتمعات المعرفة في دولة رومانيا، وتحديد درجة تجاوب

الجامعات مع مجتمعات المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد استبانة لجمع البيانات، طبقت على عينة من الأكاديميين والطلاب في كلية الاقتصاد في جامعة بوخارست برومانيا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعة تعطي درجة مرتفعة من الاهتمام بمصطلح مجتمعات المعرفة بشكل معمق، لكن هناك قلة اهتمام بصقل مهارات الطلاب لمناسبتها لسوق العمل والذي بدوره يعزز من مفهوم مجتمعات المعرفة، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج أوصت الدراسة بضرورة التركيز في الجامعات على جانب تطوير المهارات الإبداعية والأفكار الإبداعية للطلاب والتي تعمل بدورها على تحسين فاعلية مجتمعات المعرفة في الجامعات.

8- دراسة(علي صالح الشايع، 2011)[48]:هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه الجامعات السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة، وعلى ضوء التحليل النظري للتحديات التي تواجه الجامعات السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة تم تقديم تصور مقترح لمواجهة تلك التحديات من إجراءاته: تبني إدارة مؤسسات التعليم العالي قيمًا جديدة كدعم أنشطة ضمان الجودة في الأداء وتشجيع الابتكار والشراكة مع المجتمع، وربط سياسة القبول في الجامعات بخطط التنمية وتلبية احتياجات المجتمع مع المحافظة على الدور العلمي الأساسي للجامعات، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة في كافة مجالات العملية التعليمية.

9- دراسة(بشار عوض جيدوري، 2012)[49]: هدفت إلى معرفة دور الجامعات الحكومية السورية في بناء مجتمع المعرفة، من حيث قدرتها على توليد المعرفة ونشرها واستخدامها في المجالات المختلفة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة، طبقت على عينة مكونة من (595) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السورية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للجامعات الحكومية السورية دور في بناء مجتمع المعرفة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

10- دراسة(رضا إبراهيم المليجي، 2012)[50]: هدفت إلى تحديد متطلبات تحقيق ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة، ومحاولة الارتقاء بالأداء الجامعي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تحديات

تواجه الجامعات المصرية منها: مقاومة التغيير، والافتقار للإدارة الرشيدة الداعمة للتطوير والتحديث. واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج أكدت الدراسة أن الارتقاء بأداء الجامعات لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة يتطلب نشر ثقافة الجودة والتميز في المؤسسات الجامعية المصرية، وتطوير هياكلها التنظيمية، والتنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس فيها، بالإضافة إلى تفعيل وحدات الجودة بالمؤسسات الجامعية.

11- دراسة (زياد بركات، أحمد عوض، 2012)[51]: هدفت إلى استطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية حول واقع الدور الذي تمارسه هذه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان مكون من (45) عبارة تبين كل منها أحد الأدوار المتوقعة لهذه الجامعات وموزعة بالتساوي إلى ثلاثة مجالات: مجال توليد المعرفة ومجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال إعداد الفرد، طبقت على عينة مكونة من (132) عضوًا هيئة تدريس يعملون في بعض الجامعات العربية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات العربية وفق تقديرات أعضاء هيئة التدريس كان بمستوى قوي في مجال إعداد الفرد، وكان هذا الدور بمستوى متوسط في مجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال توليد المعرفة، علمًا بأن المستوى العام لهذا الدور كان بمستوى متوسط، ودلت النتائج أيضًا على وجود فروق دالة إحصائيًا بين الجنسين في تقديرات دور الجامعات العربية في مجال إعداد الفرد لصالح الذكور، وعدم وجود فروق جوهرية في هذه التقديرات في مجالي تنمية مجتمع المعرفة وتوليد المعرفة وفي الدور العام تبعًا لمتغير الجنس، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا في تقديرات عينة الدراسة في المجالين: توليد المعرفة وإعداد الفرد تبعًا لمتغير التخصص وذلك لصالح التخصصات العلمية، بينما أظهرت النتائج من جهة أخرى عدم وجود فروق جوهرية في هذه التقديرات في مجال تنمية مجتمع المعرفة وفي الدور العام تبعًا لمتغير التخصص، كما بينت النتائج وجود فروق في تقديرات عينة الدراسة في جميع المجالات وفي الدور العام للجامعات في تنمية مجتمع المعرفة تبعًا للموقع الجغرافي وذلك لصالح الجامعات في بلدان الخليج العربي، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج أوصت الدراسة بأن يهتم القائمون بالتخطيط لسياسات التعليم العالي في مجتمعاتنا العربية بتطوير الدور التنموي المجتمعي في مجالات

المعرفة المختلفة حتى تحقق الجامعات العربية أهدافًا طموحة في هذا المجال، كما أوصت إدارات الجامعات العربية المسئولة عن التخطيط لتطور هذه الجامعات الاستفادة من المستحدثات العلمية والصيغ الجامعية الحديثة في مجال التكنولوجية والمعلوماتية المطبقة في الجامعات المتطورة في العالم.

12- دراسة (محمد عودة الذبياني، 2012)[52]: هدفت إلى التعرف على مفهوم وركائز مجتمع المعرفة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وتحديد واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للملكة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة مكونة من (30) عبارة موزعة على ثلاثة محاور، طبقت على عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية مكونة من (363) عضوًا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فجوة رقمية واضحة بين بلدان العالم المتقدم والبلدان النامية والتي تضم من بينها الدول العربية، ضعف في إسهام الجامعات السعودية بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة لعدم وجود خطط علمية مسبقة في مجال نشر المعرفة، المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية تتسم بأنها معرفة تقليدية لا تتواكب مع متطلبات العصر، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم إعطاء مقترحات مستقبلية لتعزيز الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للملكة.

13- دراسة (نواف بجاد المطيري، 2012)[53]: هدفت إلى التعرف على مدى جهازية الجامعات السعودية للتحول نحو جامعات بحثية في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، والتعرف على تأثير بعض المتغيرات على جاهزية الجامعات السعودية للتحول نحو جامعات بحثية في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبانة، طبقت على عينة من القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استجابات عينة الدراسة نحو جهازية الجامعات السعودية للتحول لجامعات بحثية في ضوء تحديات مجتمع المعرفة كانت الموافقة بدرجة عالية على توافر بعض المتغيرات مثل الحرية الأكاديمية، والاتفاقيات البحثية والشراكة مع المجتمع، ولكن جاءت استجابتها بدرجة متوسطة على بعض المتغيرات الأخرى كالدراسات العليا بالجامعة، وحقوق الملكية وتسويق الابتكارات، واستنادًا إلى ما تم

التوصل إليه من نتائج تم وضع تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية في ضوء تحديات مجتمع المعرفة.

14- دراسة (أحمد نافع المدادحة وآخرون، 2013)[54]: هدفت إلى تقديم صورة متكاملة لدور الجامعات الحكومية الأردنية في بناء وتنمية مجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، طبقت على عينة مكونة من (160) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء بالأردن، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات الحكومية بالأردن لم يعد قاصرًا على أدوارها التقليدية بل تعداها إلى خدمة أهداف التنمية الشاملة من خلال بناء مجتمع المعرفة، غير أن هذا الدور مازال محدودًا، كما أظهرت بطء الجامعات الحكومية بالأردن في توظيف تكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

15- دراسة(بشار عوض جيدوري، منور عدنان نجم، 2013)[55]: هدفت إلى التعرف إلى دور الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (53) عبارة، طُبقت على عينة مكونة من (195) من طلبة الدراسات العليا بالجامعتين (الإسلامية – الأزهر) ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية دور في بناء مجتمع المعرفة في عدة مجالات جاءت مرتبة تنازليًا كالآتي: مجال استخدام وتوظيف المعرفة ثم مجال إنتاج وتوليد المعرفة ثم مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم تقديم بعض المقترحات منها: توفير مركز لتكنولوجيا المعلومات يرتبط بشبكة معلومات عالمية ودور نشر وغيرها من مصادر المعرفة، والتواصل معها من خلال وسائل الاتصال العالمية، اعتماد المؤسسات المعلوماتية وبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا والربط بين احتياجات التربية والتعليم وبين إنتاج البحث العلمي من خلال وضع برامج تدريبية وتعليمية متصلة بالدراسات العليا، التطوير المستمر لبرامج الدراسات العليا وصولًا إلى الإسهام في بناء مجتمع المعرفة.

16- دراسة (فدوى فاروق عمر، حياة محمد سعد الحربي، 2014)[56]: هدفت إلى تحديد درجة إسهام نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق متطلبات مجتمع

المعرفة بالجامعات السعودية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس ومعرفة الاختلاف في إستجابات عينة الدراسة وفقًا لمتغيري الجنس والجامعة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام استبيان مقسم لتسعة محاور تحقيق مجتمع المعرفة، طُبقت على عينة عشوائية من هيئة التدريس بالجامعات السعودية مكونة من (214) عضوًا.وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق الأبعاد التسعة المحددة كمتطلبات لتحقيق مجتمع المعرفة كان بدرجة متوسطة ومتفاوته تبعًا لقيم متوسطاتها؛ حيث جاء بعد تحسين وتطوير التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مقدمة الأبعاد من حيث إسهام نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيقه حيث يعد توسيع وتنويع استخدام التقنية بالعمليات الأكاديمية والإدارية بالجامعة أحد أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة بها، ويأتي دعم البحث العلمي في آخر هذه الأبعاد، كما وجدت الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير درجة الإسهام تبعًا لمتغيري الجنس والجامعة. واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج قدمت الدراسة توصيات لرفع درجة إسهام نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة.

17- دراسة (مني علي سيف ذياب القحطاني، عبد الله علي محمد إبراهيم، نادية محمد شريف، 2015)[57]: هدفت إلى وضع قائمة معايير تضبط جودة المقررات الإلكترونية التي يتم نشرها على البوابة الإلكترونية لجامعة نجران، ولتحقيق هدف الدراسة تم اقتراح قائمة بالمعايير وعرضها على عينة مكونة من (49) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من ذوي الخبرة في إعداد المقررات الإلكترونية، وقد أجمع الأعضاء على أهمية المعايير المقترحة والتي بلغ عددها (7) معايير أساسية اشتملت على (35) معيارًا فرعيًا، ثم تم فحص ومراجعة (60) مقررًا إلكترونيًا للعام الدراسي 1433-1434هـ، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم توافر أغلب المعايير في جميع المقررات المفحوصة، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم التوصية بضرورة التزام أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران بتصميم مقرراتهم الإلكترونية في ضوء ضوابط ومعايير الجودة المقترحة حتى تحقق أهدافها المساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

18- دراسة(عبد الله علي القحطاني، 2016) [58]: هدفت إلى التعرف على مدى توافر أسس ومكونات بناء مجتمع المعرفة في الجامعات السعودية، والتعرف على أهم متطلبات التحول إلى مجتمع المعرفة، وأهم المعوقات التي تواجهة التحول إلى مجتمع المعرفة في الجامعات السعودية، كما هدفت إلى مراجعة ما لدى الجامعات من استراتيجيات لها صلة بالتحول لمجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من قسمين: القسم الأول يشمل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والقسم الثاني عبارة عن ثلاثة محاور وفقًا لفرضيات الدراسة، طبقت على عينة مكونة من (432) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في ثلاثة جامعات هي: جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الطائف، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك توافر لأسس ومكونات بناء مجتمع المعرفة في الجامعات الثلاثة بدرجة متوسطة، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم تقديم عددًا من التوصيات منها: أن تهتم الإدارة العليا بكل جامعة بوضع خطة استراتيجية للتحول لمجتمع المعرفة، وضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في القرارات الإدارية، وإنشاء وحدات بحثية في كل جامعة تتبع إدارة المعرفة، وتفعيل استخدام أعضاء هيئة التدريس والطلاب للمصادر الإلكترونية للمعرفة.

19- دراسة(علي عبد الرءوف محمد نصار، 2017)[59]: هدفت إلى الكشف عن المقومات المختلفة الواجب توفرها للبحث التربوي لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة، وتقديم رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل مقومات البحث التربوي لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة طبقت على مجموعة الخبراء فى ثلاث جولات، طبقت على عينة مكونة من 28 خبيرًا من أعضاء هيئة التدريس المتعاقدين مع كليتى التربية (بنين وبنات) بجامعة القصيم، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مستوى اتفاق مرتفع بين الخبراء على الأهمية الكبيرة لمقومات البحث التربوى الخاصة باستيعاب المعرفة التربوية، وأيضًا على مستوى اتفاق مرتفع بين الخبراء على أهمية مقومات البحث التربوى الخاصة بإنتاج المعرفة التربوية، وعلى مستوى اتفاق مرتفع بين الخبراء على أهمية مقومات البحث التربوى الخاصة بتطبيق المعرفة، وأهمية إجراءات تفعيل مقومات البحث التربوى في مجتمع المعرفة حيث بتوافرها تتوافر

مقومات البحث التربوى الفعال القادر على الإسهام فى بناء مجتمع المعرفة، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج تم اقتراح رؤية مستقبلية لتفعيل مقومات البحث التربوى لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة، تقوم على مجموعة من المنطلقات والأسس، وتسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات.

على ضوء ما تقدم من عرض للدراسات السابقة، يمكن استخلاص ما يلي:

فيما يخص الدراسات الواردة بالمحور الأول:

- أن الجامعات من أهم المؤسسات المعنية بتطبيق الإدارة الإلكترونية لأهميتها في نجاح العلم الإداري والتعليمي المنوطة بهما.
- أن معظم الدرسات وخاصة الأجنبية تناولت استخدام الحاسب الآلي في الإدارة التعليمية، وأكدت على أهمية استخدامه العمليات الإدارية المختلفة.
- بعض الدراسات وضعت تصورات مقترحة لتطوير إدارة المؤسسات التعليمية على ضوء مفهوم الإدارة الإلكترونية.
- أن معظم الدرسات هدفت إلى التعرف على مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية وإلى أهم العوامل المساعدة في إمكانية تطبيقها، وأبرز معوقاتها في الإدارة، والبعض الآخر هدف إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر عينة التطبيق الميداني، ولكن لا توجد دراسة – في حدود علم الباحثة – تناولت عمليات الإدارة الإلكترونية بشكل مستقل لهذا تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها الجزئي لإحدى وظائف أو مجالات عمل الإدارة الإلكترونية وهو التنظيم الإلكتروني.

فيما يخص الدراسات الواردة بالمحور الثاني:

- يتضح أن هناك اهتمامًا على المستويات الدولية والإقليمية بتحويل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات للمعرفة، خاصة مع حلول القرن الحادي والعشرين، باعتبارها من الوسائل الأساسية المؤدية للتنمية، ويظهر ذلك من خلال الدراسات التي أُجريت في أمكان متعددة والتي هدفت إلى التعرف على الكيفية التي يمكن من خلالها التحول لمجتمعات معرفة .

- أكدت معظم الدراسات أن الجامعات هي الجهة المعنية ببناء مجتمع المعرفة ولهذا ركزت بعض الدراسات على دور التعليم الجامعي والبحث العلمي في تكوين مجتمع المعرفة من خلال توفير المتطلبات اللازمة لذلك.
- كما ركزت كثير من الدراسات على تحديد مفهوم مجتمع المعرفة وملامحة بالنسبة لها مما أدى إلى تعددية المفاهيم المتعلقة بمجتمع المعرفة بسبب تعدد الزوايا التي ينظر اليها في كل دراسة.
- تنوع مجتمعات التطبيق الميداني ما بين محلي وعربي وأجنبي.
- غلبة عينات العاملين في الجامعات ما بين أعضاء هيئة تدريس وإداريين.
- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي.
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع مجتمع المعرفة ولكنها اختلفت في كيفية تناول الموضوع حيث تناولت دراسة (بشار عوض جيدوري، 2012) دور الجامعات الحكومية السورية في بناء مجتمع المعرفة، أما الدراسة الحالية تقوم بالكشف عن مستوى توليد المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني واكتسابها وتطبيقها في هذا المجال بما يسهم في بناء مجتمع المعرفة بالكلية.
- اختلفت في العينة المستهدفة حيث إن بعض الدراسات تكونت العينة من أعضاء هيئة التدريس والبعض الآخر من الطلبة، أما الدراسة الحالية فاستهدفت عينة من طلاب الدراسات العليا بلاضافة إلى جميع القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا وذلك لخدمة هدف الدراسة الحالية.
- يلاحظ على الدراسات السابقة جميعًا أنها تناولت الإدارة الإلكترونية بمعزل أو بصورة مستقلة عن مجتمع المعرفة، رغم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يلعب دورًا أساسيًا فى تكوين وإنماء منظومة المعرفة الإدارية التى تمثل دعامة أساسية فى تكوين مجتمع المعرفة، وهنا تظهر الفجوة المعرفية التى تغطيها الدراسة الحالية، حيث إنها تربط بين التنظيم الإلكتروني كأحد عمليات الإدارة الإلكترونية ومجتمع المعرفة، من خلال تقديم إجراءات لتفعيل تطبيق التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا بما يسهم في بناء مجتمع المعرفة.

أولًا: الإطار النظري للدراسة:

يجيب الإطار النظري عن السؤالين الأول والثاني من الدراسة، فهو يتناول مجتمع المعرفة من حيث المفهوم والأبعاد والخصائص والمكونات، كما يعرض مفهوم الإدارة الإلكترونية بشكل عام وعملية التنظيم الإلكتروني بشكل خاص في إطار عرض متطلبات مجتمع المعرفة من عملية التنظيم في ظل الإدارة الإلكترونية، وذلك من خلال محورين فيما يلي:

المحور الأول: مجتمع المعرفة

يتناول هذا المحور تحليل لمفهوم مجتمع المعرفة، وتوضيح أبعاده والخصائص المختلفة لمجتمع المعرفة ومكوناته، فيما يلي:

1- مفهوم مجتمع المعرفة:

ذكر كل من جوسي فاليما، ودفيد هوفمن (Valimaa & Hoffman, 2008) في بحثهما أن هناك أهمية متزايدة للمعرفة والبحث والابتكار وتغيير الدور الاجتماعي للجامعات في العالم، علمًا بأن واحدة من المفاهيم الأكثر شعبية التي تستخدم لتتبع هذه التغييرات في المجتمعات ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة هو مفهوم "مجتمع المعرفة"[(60)]، لهذا تعتبر فكرة مجتمع المعرفة ليست وليدة هذه الأيام بل هي موجود منذ ثلاثين عامًا أو أكثر قليلًا أي بدأت الأفكار المتصلة بمجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة في الظهور في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ولكن الجديد هو الاعتراف المتزايد بأبعاد هذا المجتمع، فهناك تطوران أساسيان وراء قيام مجتمع المعرفة هما:

الأول التطور الاقتصادي طويل الأجل: حيث اعتمد كل مجتمع على مقومات ثابتة و أساسية مثلما اعتمد المجتمع الزراعي على الأرض والحيوانات والماء.....إلخ واعتمد المجتمع الصناعي على رأس المال والمواد الخام والطاقة.....إلخ، جاء بعد ذلك دور المعلومات وشبكات الحاسبات ونقل البيانات ونظم الاتصالات والبرمجيات.....إلخ لتكون أول أسباب أو دعائم مجتمع المعرفة.

الثاني التطور التكنولوجي: يتضح أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي وأن للصناعات المعتمدة على المعلومات مثل صناعة

الحاسبات الآلية والبرمجيات ونظم الاتصالات والأقمار الصناعية.....إلخ, دور كبير وفعال على المجتمع المتواجدين فيه.

وتتصف المعرفة بأنها اجتماعية، يتم اكتسابها وإنتاجها وتطبيقها من خلال الأفراد والمؤسسات، أي قائمة على التفاعل الاجتماعي للفرد مع معطيات بيئته الاجتماعية، لذا يرى البعض أن المعرفة تعد بناءً اجتماعيًا لأنها نتاج للنشاط الاجتماعي للناس، فالمعرفة لا يمكن أن تكتسب وتبنى إلا فى المجتمع الذي يعمل فيه الأفراد متعاونين، يتبادلون خبراتهم ويكتسبون معارفهم، ويسهمون في بناء المعرفة الجديدة(61)، ويوضح تقرير المعرفة العربي 2009 أن مفهوم المعرفة يمتد ليشمل مجمل المخزون المعرفي والثقافي من منظور كون المعرفة تعد نظامًا رئيسًا لمجمل النشاطات الإنسانية، ترمي إلى توسيع خيارات وفرص تقدم الإنسان العربي(62).

كما أن هناك من عرف مجتمع المعرفة من وجهات نظر متعددة مما أخضع مصطلح مجتمع المعرفة إلى كم هائل من التعريفات جميعها تدور حول أن المعلومات هي أساس لهذا المجتمع ولابد من تواجدها في المجتمع ووجود من يستطيع التعامل معها سواء كان منتجًا لها أو مستهلكًا، فهناك من يعرفه بأنه المجتمع الذى يقوم على أسس اقتصادية من الابتكار وتبادل السلع والخدمات غير المادية، وتكون فيه المعلومات والمعارف الحديثة مرتفعة القيمة ومطلوبة اقتصاديًا (63)، ويتفق معه أيضًا تعريف آخر بأنه المجتمع الذى يمتلك قدرة نوعية على التنظيم وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال التحكم في الموارد المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها، وإيلاء الموارد البشرية الموقع الملائم في تحقيق النمو الاقتصادي (64)، وآخر يرى أنه المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويعتمد في تطوره بصفة رئيسة على التقنية الفكرية والمعلومات وشبكات الاتصال التي تضم سلعًا وخدمات جديدة مع التزويد المستمر للقوى العاملة، التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات بالمعلومات (65).

ومن وجهة نظر أخرى يعرف مجتمع المعرفة أنه المجتمع الذي يمتلك القدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة وتحويل ونشر واستعمال المعلومات، من أجل إيجاد وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية وفق رؤية واضحة للمجتمع (66) ، ويتفق مع هذا تعريف مجتمع المعرفة أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة وإنتاجها،

وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصادية والسياسية والثقافية وفي الحياة الخاصة والعامة وفي كل الجوانب المتعلقة بالمجتمع المدني وصولًا إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي تحقيق التنمية البشرية [67]، أما البعض الآخر فيرى أنه المجتمع الذى يهتم بدورة المعرفة، وتوفير البيئة المناسبة لتفعيلها، بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام، وبيئة تقنية المعلومات على وجه الخصوص [68]، فهو مجتمع تقوده التطورات الجديدة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي يمثل جزءًا من التطورات الاقتصادية والرأسمالية العالمية، ويوظف التكنولوجيا في المعرفة [69]، ويتفق مع هذا تعريف آخر لمجتمع المعرفة أنه مجتمع يتم فيه إنتاج وتصنيف ونشر المعرفة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال [70]، ويتفق معه أيضًا أنه المجتمع الذي يوجد المعرفة من أجل ازدهار المواطن ورفاهيته، أي تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة[71].

كما يُعرف بأنه منظمة قوامها الإنسان، تعتمد على التطورات المعاصرة للمعرفة، وتقدم أنظمة دعم لحياة ذات نوع جديد، وهذا يحتاج إلى المعرفة الكاملة لطريقة توزيع المعرفة والوصول للمعلومات والقدرة على تحويل المعلومات إلى معرفة متجددة [72]، ويتفق معه تعريفها بأنه بنية اجتماعية تعمل المنظمة على توظيف عناصرها لتحقيق أهدافها[73]، وأخيرًا هناك من يرى أنه المجتمع الذى يقوم بعمليات إدارة المعرفة من حيث: الإنتاج، والتوظيف، والنشر، والتطبيق، في جميع مجالات الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والتربوية[74].

يتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم مجتمع المعرفة فرض نفسه بقوة على حركة تطور المجتمعات الإنسانية التي لابد لها من أن تتاثر به بإرادتها أو رغمًا عنها، وتتفاعل معه إذا ما أرادت لنفسها البقاء، ومما تجدر الإشارة إليه أن "مجتمع المعرفة تنحصر مشكلته الأساسية مواجهة معرفة متفجرة بإيقاعات متسارعة في كافة المجالات العلمية والتقنية، ومن ثم صار تنظيم المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها من أبرز المهام، الأمر الذي يتطلب تنمية بشرية قادرة على إنتاج واستهلاك هذه المعرفة [75]، وهنا يبرز الدور الجوهري للعمل الإداري الفعال في عمليات بناء المعرفة التي هي إحدى المكونات الأساسية للاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة)، فقد صار بمثابة البنية التحتية للتنمية والتطوير، فهو الأساس في إنتاج ونقل وتطبيق المعرفة.

2- محاور بناء مجتمع المعرفة:

يمكن تحديد المحاور الرئيسة لبناء مجتمع المعرفة وفقًا للآتي [76]:

أ- الاستعداد الرقمي: والذي يعني إيصال الخدمات لجميع الأطراف في جميع أنحاء النظام المؤسسي.

ب- الإدارة الإلكترونية: التي تهدف للعمل على تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

ج- الأعمال الإلكترونية: التي تهدف إلى بناء مجتمع معرفي لا ورقي والعمل في هذا المحور يتم على عدة مراحل تشمل البيئة الأساسية، ثم البيئة التشريعية، ثم البيئة التنظيمية لتطبيقات الأعمال الإلكترونية، وأخيرًا

د- العمل على التوعية بأهمية هذه الأعمال داخل النظام المؤسسي.

هـ- التعليم الإلكتروني: لرفع القدرات التنافسية لقوة العمل المؤسسية باستخدام النظم الإلكترونية التفاعلية الحديثة عبر شبكات المعلومات.

و- تنمية صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعميم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمؤسسة، وجذب الشركات العالمية لتوطين المعرفة والتكنولوجيا.

ولكي تقوم مؤسسات التعليم بدورها في بناء مجتمع المعرفة عليها أن تقوم بمهامها وفقًا لمتطلبات ومعايير العصر والتي ينبغي أن تتسق مع خصائص مجتمع المعرفة التي ستتضح في الجزء التالي.

3- خصائص مجتمع المعرفة

حتى عهد قريب، كان التطور النسبي التدريجي هو السمة العامة والسائدة لحياة الإنسان في هذا الكون، كانت حياته عبارة عن سلسلة من الأحداث المتلاحقة، كل منها تعتمد على ما قبلها وتؤدي إلى ما بعدها، وكان حاضره امتدادًا طبيعيًا لماضيه، وطريقًا ممهدًا لمستقبله، وكان من اليسير على المتخصصين توقع ما يمكن أن يكون عليه المستقبل، ومن ثم كان بإمكانهم تحديد أهدافهم وتصميم خطط تنفيذها سواء

على المدى القريب أو البعيد، وكانت تتخلل تلك المنظومة الحياتية تغيرات أو تحولات تقدمية في الجانب الاقتصادي أو السياسي ما تلبث أن تؤثر على جوانب الحياة الأخرى لفترة زمنية ما، ثم تعود الحياة إلى ما كانت عليه من استقرار وتطور تدريجي، إلا أن ما يعيشه الجيل الآلي والأجيال التالية خلال هذه الحقبة الزمنية التي تبدأ مع قرن وألفية جديدة، يختلف كمًا ونوعًا وعمقًا عما كانت تعيشه الأجيال السالفة(77).

حيث يشهد العصر الحالي في العقد الأول من الألفية الثالثة تطورات هائلة وسريعة في جميع المجالات، وأصبح العنصر الحاكم والغالب فيها هو التقدم العلمي والتكنولوجي، ذلك العصر الذي نعيشه الآن – عصر حضارة المعلومات أو عصر التنمية المعلوماتية أوعصر المعرفة– أطلقته تشكيلة من المتغيرات والتحولات والمستجدات التي ما زالت تؤثر تداعياتها الإيجابية والسلبية على العالم المعاصر، بشكل متسارع ومتصارع، الأمر الذي مهد لظهور مجتمع عالمي جديد يطلق عليه مجتمع المعرفة (Knowledge Society)(78)، ولقد أشار جرين (Green) في دراسته أن كثيرًا من المناقشات والدراسات التي تدور حول مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة تؤكد على أنه الخيار الأفضل إذا أراد المجتمع خوض المنافسة العالمية في الميادين والمجالات المختلفة (79)، هذا المجتمع تبرز سماته الرئيسة فيما يلي (80):

أ- أن التغير الذي نعيشه الآن وفي المستقبل ليس مجرد انقلاب أو طفرة في أحد جوانب الحياة ينعكس بدوره على بعض جوانبها الأخرى كما كان يحدث في الماضي، ولكنه بمثابة ثورة جذرية مستمرة شاملة لجميع جوانب الحياة على المستوى المحلي والقومي والعالمي، بل تعدت في توسعها إلى ما وراء العالمية حيث الفضاء الخارجي، وفي عمقها إلى ما بداخل الإنسان ذاته، حيث إنها لم تترك صغيرة أو كبيرة إلا وتعاملت معها بدقة علمية وتكنولوجية عالية.

ب- إذا كانت الثورات أو الموجات السابقة قد أعطت الأولوية للاستخدام المكثف لرأس المال المادي والعمل والمصادر غير المتجددة للطاقة، فإن هذه الثورة تعتمد أساسًا وبقوة على كل ما هو متجدد من هذه المصادر

وعلى رأسها العنصر البشري الذي فجر هذه الثورة، وأبدعها، وأصبح صاحب اليد العليا في الهيمنة عليها لتحقيق طموحاته وآماله التنموية، ذلك المصدر المتجدد الذي لا ينضب، بل ينمو ويتجدد بسرعة فائقة مقارنة بالعناصر الأخرى من خلال اكتشافه ورعايته، وتنمية قدراته، ومواهبه، واتجاهاته.

ج- إذا كانت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض دول أوروبا قد أخذت مكان الصدارة أو الريادة في الثورة التكنومعلوماتية الحالية، فإن هذا لا يمنع المشاركة الفعالة لكثير من الدول والمناطق الجغرافية في مستقبل هذه الثورة، حيث لم تعد هذه الثورة حكرًا على دولة أو منطقة جغرافية معينة، خاصة مع انتشار الاتجاه الذي أطلق عليه الاتجاه بين الدول (Inter-Country Approach) الذي يؤكد عدم إمكانية أية دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تنفرد بصناعة جميع عناصر المنتج، وسيؤدي هذا بالضرورة إلى تزايد أعداد الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات أو عالمية النشاط التي تمتد بأنشطتها إلى ما وراء الحدود السياسية والجغرافية للدول.

د- أن هذه الثورة تعتمد على عامل المعلوماتية من أفكار ومفاهيم ونظريات في مختلف مجالات المعرفة، سواء تلك التي نعرفها من قبل أو التي خرجت علينا فجأة خلال السنوات الأخيرة، وقد أدى هذا التزايد المفرط والمعقد في كم وكيف المعرفة إلى إضفاء صفة المعلوماتية على هذه الثورة، حيث أطلق عليها البعض مجتمع المعلوماتية مما أدى إلى استخدام معظم أفراد المجتمع للمعلومات بشكل مكثف سواء كانوا منتجين أو مستهلكين للمعلومات وإنشاء مراكز نظم المعلومات التي توفر فرصًا أفضل للتعليم.

هـ- التقدم الهائل والسريع في وسائل الاتصال والمواصلات ونظم نقل المعومات الإلكترونية بين الدول، مخترقة بذلك حدودها السياسية والجغرافية، مختصرة بعدي الزمان والمكان بين مناطق العالم المختلفة، مما دفع كثير من المفكرين والعلماء إلى الاعتقاد بأن هذا العالم المترامي

الأطراف تحول في فترة زمنية وجيزة إلى قرية كونية واحدة (Global Village) كل عضو فيها سواء أراد أم أبى عليه أن يؤثر ويتأثر بغيره بطريق مباشر أو غير مباشر، وأصبح مصطلح الكونية أو العولمة هو أكثر المصطلحات ارتباطًا بمجتمع الحاضر والمستقبل وأكثر المفاهيم انتشارًا، وبناء على ذلك، لا تستطيع أية دولة في هذا العالم أيًا كانت وأينما كانت، أن تعيش في عزلة أو انفصام عما يدور حولها من تغيرات وتطورات فكرية وتكنولوجية في مجالات الحياة المختلفة.

و- ولم تقتصر الثورة العلمية والتكنولوجية على العلوم الطبيعية، بل شملت العلوم الاجتماعية والنفسية، فخضعت المجتمعات والثقافات كما خضعت شخصية الإنسان للدراسة والتحليل، واتضحت معالم التطور الإنساني على مستوى الأمم وتعاقب الحضارات، وعلى مستوى الأفراد والشخصيات وزاد الفهم للعوامل المحركة لهذا التطور والقوى المؤثرة فيه.

ز- غير أن تسارع تنامي المعرفة وتطبيقاتها الذي نعيشه هذه الأيام يجعلنا نقف مشدوهين أمام عظمة الإنسان ويثير فينا أحاسيس مختلفة من الإعجاب والزهو، فإنه يثير فينا أيضًا الرهبة والذهول والارتياع، ذلك أن تفاوت إسهامات شعوب العالم في إنتاج المعرفة يزيد من الهوة التي تفصل بينها، كما ويجعل الدول المتقدمة في هذا المجال في حالة سباق تكنولوجي دائم لأن من يحقق هذا السبق سيضمن سيطرة أكبر على الاقتصاد العالمي،حيث تستخدم المعلومات كمورد اقتصادي تعمل فيه معظم المؤسسات والشركات على استخدام المعلومات لزيادة الكفاءة الإنتاجية في العمل وتنمية التجديد والابتكار.

ح- الثورات الصناعية السابقة كانت موقوتة بفترات معينة، أي أنها بدأت واستمرت فترة زمنية معينة ثم ما لبثت أن ضعفت، ولكن هذه الثورة التكنومعلوماتية بدأت، ولكننا لا ندري متى ستنتهي، وإن كانت جميع المؤشرات والأدلة تؤكد أنها مستمرة مع زيادة في الدقة، والعمق، والسرعة، والتعقيد، ومن ثم فإن قدر هذا الجيل والأجيال القادمة أن تعيش في داخل

زنزانة حاضــرها دون أن تكون لديها الفرص الكافية للتخطيط لما يمكن أن يكون عليه المستقبل الذي أصبح يكتنفه الغموض والمفاجأة.

كما أن هناك رؤى أخرى للخصائص المميزة لمجتمع المعرفة، تتضح فيما يلي:

- المعرفة المتخصصة: تتميز المعرفة في مجتمع المعرفة على درجة عالية من التخصص، يمتلكها أفراد يطلق عليهم عمال المعرفة وهم أفراد يتطلب تأهليهم تعليم عالي المستوى، وتتطلب طبيعة أعمالهم معارف تخصصية دقيقة ومهارات عالية لتوظيف المعرفة في واقع حياتهم، فالمعرفة لا تسمى معرفة إلا إذا كان لها طابع تطبيقي يقتضي التمهين لعمال المعرفة والتجديد في معارفهم وتحفيزهم باتجاه تحويلها لمنتجات معرفية وابتكارية تخدم المجتمع الإنساني عمومًا.
- كما يتميز مجتمع المعرفة بوجود منظمات التعلم وهي منظمات متخصصة، ينتمي إليها عمال المعرفة، ومنظمة التعلم عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يتعاملون مع بعضهم ومع العالم المحيط بهم، ويعملون كفريق ضمن مؤسسة يشعرون بالانتماء إليها، وفيها يتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها من خلال زيادة الاهتمام برأس المال الفكري، واحترام العلم والعلماء، وحرية التفكير والإبداع، وتوفير البيئات المناسبة لبناء العقول البشرية وإنماء الأفكار وتوليدها.
- ويتصف كذلك بأنه منتج للمعرفة ومستخدمًا لها، ولا يمكن إنتاج معرفة واستخدامها دون استقصاء وبحث إجرائي لذلك فالمؤسسات في مجتمع المعرفة توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والتحديات التي تواجههم، وتوفر لهم الفرص لتوظيف البحث الإجرائى، وتعمل على تطوير إدارات البحوث التابعة لها[81].
- يتميز مجتمع المعرفة بإتقان التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وتقنيات المعلومات على اعتبار أنها أحد محركات التغيير؛ وإتاحة تبادل المعلومات والمعارف؛ وتمكين جميع المجتمعات سواء كانت غنية أوفقيرة من الاستفادة من الكم المعرفي الهائل، وذلك من خلال تميز مجتمع المعرفة أيضًا بالانفتاح على العلوم والمعارف من خارج البلاد للإفادة منه.

- يتميز مجتمع المعرفة بتوفير المنظومة الاقتصادية الداعمة لدور المعرفة والتقنية في بنائها ووجود شراكات وتحالفات مع القطاع الخاص وأسواق العمل لتدعيم الابتكار والاختراع وتسويقه[82].

ويتفق هذا مع رؤية أن أهم ما يتميز به مجتمع المعرفة الطابع الدولي، حيث تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول، وغياب المستندات الورقية في المعاملات، وسرعة تغير المفاهيم، والمشاركة المجتمعية، وانتشار الديمقراطية، والتركيز على التطوير والابتكار نظرًا للتقادم السريع للمعرفة، وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية[83]، ويرى م. فابر (M. Fabre) في هذا السياق " يتسم المجتمع ما بعد الصناعي فعلًا بتطور يجعل من النشاطات العقلية في معناها الواسع، عنصرًا لرأس المال يسمح باستثمار في مجال الابتكار وإنتاج المعارف ذي " قيمة مضافة " و" فائض للقيمة "، من انعكاسات ذلك أن أصبحت المنافسة بين دول العالم أشد حدة من تلك القائمة بينها في المجالات الاقتصادية التقليدية[84].

- ويتميز أيضًا بتعقد المعرفة وتعدد التخصصات، وظهور التخصصات البينية، وزيادة الاهتمام برأس المال الفكرى، المتمثل فى رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي الذي يشمل الملكية الفكرية والمنهجيات والبرامج والوثائق والمستندات وغيرها من النواتج المعرفية، كما يتميز بالإدارة فائقة السرعة القادرة على الاستجابة للتغيير، والتي تشجع اكتساب المعارف والقدرات والأساليب الإدارية الجديدة[85].

تلك هي بعض السمات العامة لمجتمع المعرفة التي يتضح منها أن المجتمعات الحالية تعيش أزمة وإن اختلفت في طبيعتها ودرجتها، وأن هناك تحديات راهنة ومقبلة لابد من مجابهتها، ولما كانت النظم الإدارية تلعب دورًا مهمًا في تحقيق مجتمع المعرفة باعتبارها أحد عناصر تكوين المؤسسات الاجتماعية، كان لابد من الكشف عن مطالب هذا المجتمع الجديد، ومن الناحية الإدارية وخاصة في المجال التربوي والتعليمي يتطلب بناء مجتمع المعرفة عددًا من المتطلبات تتضح في العنصر التالي.

4- متطلبات بناء مجتمع المعرفة:

يتطلب بناء مجتمع المعرفة ما يلي[86]:

1- زيادة استثمارات الدول في المعرفة والمعلومات من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب لزيادة أعداد العاملين في مجال المعرفة التخصصية.

2- وجود بنية تحتية متطورة من تقنيات المعلومات والاتصالات، وقواعد معلوماتية عريضة، ونظام إداري مؤهل وكفء في ظل قيادة فعالة متجددة.

3- العمل كفريق والشراكة في أداء المهام والتواصل مع الآخرين وتوفير بيئات فاعلة ومشاركة في اتخاذ القرار.

4- توظيف تقنية المعلومات لإحداث تغيير جوهري في العمل الإداري، يتمثل في المرونة والتمكين واللامركزية وتقليل البيروقراطية في العمل وتوسيع العمليات والانفتاح على أسواق جديدة.

5- توافر نظم تعليم معاصرة تأخذ بالتقنيات وتقوم على أساس تكنولوجيا المعرفة ومجتمعات التعلم بحيث تؤكد على العمليات العقلية العليا ولا تقف عند حد المعرفة التي تقدم للطلاب وإنما تتعدى ذلك إلى عمليات التطبيق والإبداع وإنتاج المعارف.

6- نشر ثقافة التعليم المستمر ليطور عمال المعرفة معارفهم والرقي بالمعرفة التخصصية بصورة مستمرة.

5- مكونات مجتمع المعرفة:

اختلفت الآراء حول مكونات مجتمع المعرفة ويرجع ذلك حسب تخصص كل صاحب رأي ومن أهم هذه الآراء، من يرى أن قطاع المعرفة هو قطاع صناعات المعرفة والتي تضم الأقسام التالية:التعليم، والبحوث، والتنمية،والاتصالات،وآلات العمل،وخدمات المعلومات، ورأي آخر يقول أن قطاع المعرفة يتكون من المؤسسات التي تنتج المحتوى المعلوماتي أو أصحاب الملكية الفكرية والمؤسسات التي تقوم بتسليم المعلومات للمستهلكين والمؤسسات التي تنتج الأجهزة والبرامج بتجهيز ومعالجة البيانات، وهناك وجهات نظر أخرى قامت على الدمج بين الرأيين السابقين حيث ترى أن قطاع المعرفة يتكون من:

أ- صناعة المحتوى المعرفي:

وذلك عن طريق المؤسسات الموجودة في كلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص والمسئولة عن إنتاج الملكية الفكرية للأفراد، ثم شركات الإنتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتقوم بتجهيزها وتوزيعها وبيعها لمستهلكي المعلومات ويضاف لهذه الفئة المهتمين بجمع المعلومات.

ب- صناعة تسليم أو بث المعرفة:

وذلك عن طريق شركات الاتصالات بعيدة المدى وشبكات التليفزيون والأقمار الصناعية ومحطات الراديو والتليفزيون يضاف إليهم أيضًا بائعي الكتب والمكتبات.

ج- صناعة معالجة المعرفة:

تقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات، حيث يتولى منتجو الأجهزة تصميم وصناعة وتسويق الحاسبات وأجهزة الاتصالات والإلكترونيات وتكمل هذه الفئة فئة أخرى هي المعنية بإنتاج البرمجيات ونظم التشغيل مثل . UNIX, Windows

6- أبعاد مجتمع المعرفة:

صار لمجتمع المعرفة أبعادًا مختلفة ومتشابكة ينبغي استثمارها من أهم هذه الأبعاد ما يلي [87]:

أ- **البُعد الاقتصادي:** إذ تعتبر المعلومات في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وإنشاء فرص عمل الاقتصاد وترشيده، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف ميادين الاقتصاد ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

ب- **البُعد التكنولوجي:** إذ أن مجتمع المعرفة يعني انتشار تكنولوجيا المعلومات وسيادتها وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني كذلك ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب الظروف الموضوعية لكل كيان مؤسسي سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما

يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصال وجعلها في متناول الجميع.

ج- **البُعد الاجتماعي:** إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان.

د- **البُعد الثقافي:** إذ يعنى مجتمع المعرفة إعطاء أهمية للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

هـ- **البُعد السياسي:** إذ يعنى مجتمع المعرفة اشتراك الأفراد في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية أي مبنية علي استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والمساواة ومساهمة الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

وفي هذا السياق يُطلب من مؤسسات التعليم في مجتمع المعرفة أن تكون ذات نوع خاص، حيث ينبغي أن تتصف بأنها [88]:

- تقدم ثقافة عامة ذات مستوى عالٍ مقارنة بما يقدم اليوم، ولا يُقصد بالثقافة العامة هنا ما يقدم حاليًا من معارف متصلة بالقراءة والكتابة والحساب، وحتى علوم الطب والهندسة، وإنما البحث والاستقصاء الذي يؤهل المتعلمين للتعلم الذاتي.
- تغرس في أذهان المتعلمين من جميع المستويات والأعمار الدافعية للتعلم، والانضباط المستمر للتعلم.
- تفتح أبوابها للجميع سواء من ذوي المستوى التعليمي العالي أو ذوي المستوى التعليمي الأقل الذين لم يحصلوا علي فرص تعليم عالي في مراحل حياتهم الأولى لأي سبب من الأسباب.
- تقدم المعرفة في صورة محتوى وعمليات.

- لا تحتكر التعليم، فالتربية في مجتمع المعرفة يجب أن تعم المجتمع بكاملة، فالمؤسسات بكافة أنواعها: التجارية والحكومية، وغير الربحية عليها أن تصبح مؤسسات تعليم وتعلم، وعلى مؤسسات التعليم بصورة متزايدة أن تقيم علاقة شراكة مع الموظفين والمؤسسات.

المحور الثاني: متطلبات مجتمع المعرفة من عملية التنظيم في ظل الإدارة الإلكترونية:

1- مفهوم عملية التنظيم في ظل الإدارة الإلكترونية:

يعد استخدام الأساليب الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أسباب التغيير في كثير من الممارسات الإدارية، التي ساهمت في كسر الحواجز التقليدية مما أدى إلى النجاح في إنجاز الأعمال الإدارية من خلال مساعدتها في عدة جوانب كما هو موضح بالشكل التالي:

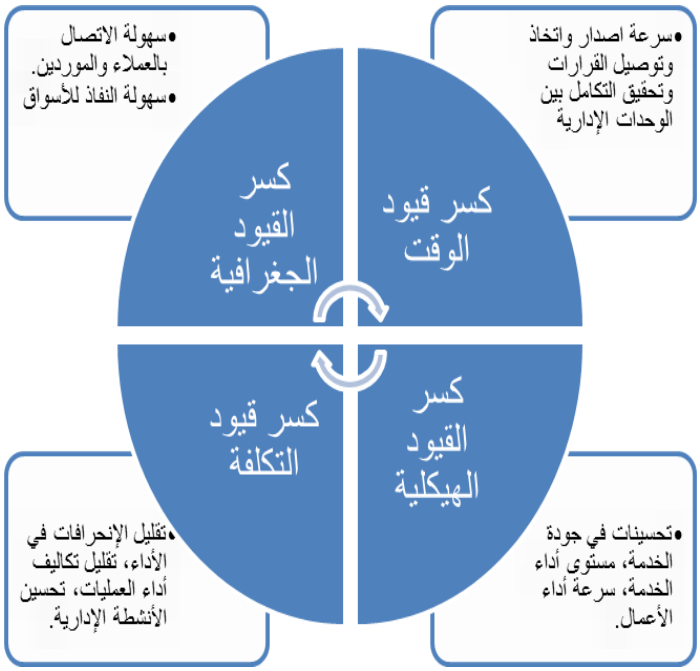

شكل رقم (1)

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على العمليات الإدارية[89]

وعلى ضوء ما سبق عرض الكثيرون تعريفات للإدارة الإلكترونية منها: أنها استخدام كل الوسائل الإلكترونية في إنجاز أعمال المنظمة مثل استخدام البريد الإلكتروني، والتحويلات الإلكترونية، والتبادل الإلكتروني للمستندات، والنشرات الإلكترونية وأي وسائل إلكترونية أخرى فهي تنفيذ كل الأعمال التي تتم بين طرفين أو أكثر، من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية(90)، وأيضًا أنها الاستثمار الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع وظائف العملية الإدارية القائمة (التخطيط، والتنظيم، والتنفيذ، والرقابة، والمتابعة والتقويم)، وذلك بهدف تحسين أدائها وتعزيز مركزها التنافسي(91).

ويتطلب التحول من العمل وفقًا لأسلوب الإدارة التقليدية إلى العمل وفقًا لأسلوب الإدارة الإلكترونية إعادة هندسة كل نظم العمل الإداري المعمول بها بالمؤسسة وقد أسفر ذلك عن تغيير الوظائف التقليدية للإدارة حيث تحولت إلى وظائف إلكترونية (التخطيط الإلكتروني، التنظيم الإلكتروني، التوجيه الإلكتروني، الرقابة الإلكترونية.....) (92)، وكون التنظيم أحد وظائف الإدارة الإلكترونية، فإن ممارسة هذه الوظيفة بفاعلية يحقق السرعة في ممارسة إدخال التغيير الفعال ومواكبته للأساليب الإدارية الناجحة.

وفيما يلي توضيح للمعالم الأساسية لوظيفة التنظيم الإلكتروني موضوع الدراسة الحالية:

يمثل التنظيم عملية أساسية للإدارة في أي مؤسسة بل أحد الوظائف الحيوية للعملية الإدارية المنوطة بالأنشطة، والواجبات، والعلاقات، والهيكلة بما يحقق أهداف المؤسسة، فهو عملية "ترتيب الأنشطة الإدارية (مهام– سلطات– أدوار) بطريقة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وهو الذي يعطي للمؤسسة شخصيتها وميزتها الإدارية ويعزز من وزنها وقدرتها على الاستجابة للتغيرات في بيئتها الداخلية والخارجية" (93)، كما يشير التنظيم إلى الكيفية التي يتم فيها تحديد العلاقات التي تنشأ في أي منظمة من أجل تحقيق أغراضها المرسومة، فهو يتضمن تحديد الأهداف بدقة ووضوح، وبيان النشاطات والأعمال اللازمة لإنجاز الأهداف، وتسخير الإمكانات البشرية والمادية والتكنولوجية بشكل يقوم على التنسيق والانسجام والتعاون، كما يتضمن تحديد الأدوار الفردية والجماعية على المستويات الرأسية والأفقية كافة (94).

لذا يُعرف بأنه "وظيفة إدارية تتضمن العديد من الأنشطة والمهام التي يجب أن تتناسب مع واقع المنظمة والتغييرات التي تحيط بها" [95]، ويتفق هذا والتعريف بأنه عملية إدارية تهتم بتجميع المهام والأنشطة المراد القيام بها في وظائف أو أقسام وتحديد السلطات والصلاحيات والتنسيق بين الأنشطة والأقسام من أجل تحقيق الأهداف وحل المشكلات التي تواجههم من خلال أفراد التنظيم وبشكل ملائم، أو أنه الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود جماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف معينة، بالإضافة إلى أنه العملية التي ترسم للعمل مساره وفقًا لمستوياته ونوعياته وتوفير ما يلزمه من القوى البشرية المدربة علي العمل المنتج[96]، أيضًا أنه مكان أو كيان اجتماعي يعمل وفقًا لهيكل وأنشطة وظيفية محددة ومتميزة لتحقيق أهداف محددة، فهو يعني بناء الهياكل الداخلية للأعمال وارتباطها بعضها ببعض، وبناء الهيكل يتضمن تحديد الأنشطة التي يجب أن تؤدي لتحقيق أهداف المنظمة، وتجميع كل مجموعة منها لتكوين وظيفة متخصصة، كما تتضمن هذه الوظيفة تجميع الأعمال في وحدات تنظيمية يشرف عليها مدير أو رئيس[97].

ولهذا تتفق معظم أدبيات الإدارة حول ضرورة وجود عناصر أساسية في مفهوم التنظيم يمكن تحديدها فيما يلي[98]:

- تحديد الأهداف والنشاطات المطلوبة وتحقيقها بالجهد الجماعي المشترك.
- تصنيف وتقسيم الأعمال، وهذا يعنى تجميع هذه الأعمال والوظائف والمهام المرتبطة بها في وحدات إدارية.
- تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات الأفراد الذين سيقومون بأداء تلك الأعمال والواجبات التي تفرضها، وكذلك تحديد عددهم في كل قسم من أقسام المؤسسة أو في كل وحدة من وحداتها.
- اختيار الأشخاص وفق تلك المواصفات والمؤهلات.
- تحديد السلطات والمسئوليات حيث ينبغي أن يعكس الهيكل التنظيمي للمؤسسة الإدارية، كما يجب تحديد السلطات والمسئوليات داخل المؤسسة، وفي هذا الشأن تنساب السلطة والمسئولية في شكل هرمي، بحيث يوجد في القمة المدير العام للمؤسسة أو قيادتها العليا، ثم تتحدد مستويات أدنى في السلطة إلى الطبقات المختلفة للمؤسسة.

- وضع وتحديد نظم الاتصالات بين أقسام وفروع المؤسسة.
- بيان العناصر السابقة في خريطة تنظيمية.
- وضع وتحديد السياسات وإجراءات العمل.

وإذا ما طُبِق ذلك المفهوم على العمل الإداري بالمؤسسات الجامعية فإن المحصلة النهائية من هذا التطبيق إيجاد بناء تنظيمي لنظام العمل الإداري يحدد العلاقات والممارسات الإدارية الناجحة التي تنسق العمل وتدفع العاملين لكي يعملوا من أجل إنجاز أهداف المؤسسة ونجاحها.

كما يظهر من خلال التعريفات السابقة أن المكونات الأساسية لعملية التنظيم هي: (الهيكل التنظيمي– التقسيم الإداري– سلطة الأوامر أو وحدة الأوامر– الرسمية – المركزية واللامركزية)، ولقد شهدت هذه المكونات تطورات كثيرة خلال الفترة الماضية خاصة في ظل انتشار الإنترنت وظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية، وهذا ما أشار إليه أمور (Amor) "أن شبكة الإنترنت أدت إلى تجاوز الهرمية في المعلومات والاتصالات، حيث لا توجد هرمية بين واقع الويب لأن لدى كل موقع الأسبقية نفسها على الويب" [(99)]، فلقد أفرزت تكنولوجيا المعلومات نمطًا جديدًا ومتطورًا من الإدارة يختلف اختلافًا جذريًا عما هو متعارف عليه في المدارس الإدارية المختلفة، فثورة المعلومات فُرضت على الإدارة ابتداءً من الأهداف والاستراتيجيات، مرورًا بالموارد المادية والمعنوية وانتهاء بالموارد البشرية[(100)].

"وكمحصلة للتغيير في المكونات الإدارية والتنظيمية، ونتيجة لإعادة هندسة نظم المعلومات ظهر ما يسمى بالتنظيم الإلكتروني الذي يعتمد على تطبيقات الإدارة الإلكترونية" [(101)]،ويعرف بأنه "الوظيفة الإدارية التي تهتم بالموارد البشرية والمادية من خلال تصميم هيكل أساسي للمهام والصلاحيات وذلك في ضوء قواعد البيانات والتكنولوجيا الرقمية" [(102)].

وفي المنظمات المعاصرة يقوم التنظيم الإلكتروني على إجراء تغييرات في مستويات وشكل الهياكل التنظيمية حيث أدت التنظيمات القائمة على الإنترنت إلى الميل نحو مزيد من الهرميات التنظيمية وتبني للتنظيم الشبكي والحاجة إلى المرونة؛ لذا تتطور التنظيمات الإلكترونية لتصبح أكثر سطحية، فيتم تحويلها من الشكل الطولي إلى الشكل المفلطح، كمايتطلب أيضًا إحداث تغيرات في الهياكل التنظيمية نفسها؛

لمواجهة كل مشكلات التنظيمات الإدارية التقليدية والقضاء عليها، ويتم ذلك من خلال تجميع الوظائف أو إعادة توزيع الاختصاصات، أو استبعاد بعض الوحدات الإدارية من التنظيم، واستحداث بعض الوحدات التنظيمية الجديدة، كما يتطلب التنظيم الإداري للمنظمات المعاصرة أن يتضمن عديدًا من الوحدات الإدارية الجديدة والتي يتمثل أهمها بصفة أساسية في الوحدات التالية: (إدارة قواعد البيانات والمعلومات والمعرفة إلكترونيًا– إدارة الدعم التقني للمستفيد – إدارة علاقات العملاء إلكترونيًا)[103].

كما يعد الهيكل التنظيمي الإلكتروني أحد أهم مستلزمات التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وقد يحمل الهيكل الإلكتروني في مضمونه النظري ذات الخصائص الهيكلية التقليدية من وظائف رئيسة وأخرى مساندة وثالثة فنية، فضلًا عن توزيع الأدوار والمسئوليات والصلاحيات ونحوها، إلا أن السمة الغالبة في الهيكل الإلكتروني هي الاستخدام المكثف والمناسب لتقنية المعلومات بأركانها الرئيسة، ولأجل تحويل الهيكل التقليدي إلى هيكل إلكتروني لابد من دراسة علاقات العمل وطبيعة الهيكل التقليدي في المؤسسة، فهناك العديد من التغيرات التي تتوافق مع إعادة التنظيم للمنظمات والمؤسسات فيظل استخدام شبكة الإنترنت العالمية وثورة الاتصالات والمعلومات، وهي موضحة بالجدول التالي [104]:

جدول (1)

التأثيرات الأساسية للإنترنت ذات العلاقة بعملية التنظيم

م	المكونات	من	إلى
1-	الهيكل التنظيمي	▪ التنظيم العمودي. ▪ الهيكل القائم على الوحدات الثابتة. ▪ تنظيم الوحدة التنظيمية الواحدة. ▪ التنظيم من أعلى الى أسفل.	▪ التنظيم المصفوفي أو المشروعي. ▪ الهياكل القائمة على الفرق. ▪ تنظيم الوحدة المصغرة ▪ مخطط من اليمين إلى اليسار.

		▪ منظمة ذات هيكل تنظيمي محدد.	▪ منظمة بدون هيكل تنظيمي محدد.
2-	التقسيم الإداري	▪ التقسيم الإداري على أساس الأقسام أو الوحدات. ▪ التقسيم الإداري التقليدي.	▪ التنظيم القائم علي الفرق. ▪ التنظيم الخلوي القائم علي تحالفات داخلية أو خارجية.
3-	سلسة الأوامر	▪ سلسلة الأوامر الإدارية أو السلطة الخطية. ▪ سلسلة الأوامر الخطية. ▪ التنظيم أحادي الرئيس المباشر (السلطة في القمة)	▪ الوحدات الاستشارية أو السلطة الاستشارية. ▪ الوحدات المستقلة والفرق المدارة ذاتيًا. ▪ التنظيم ثنائي الرئيس المباشر أو تعدد الرؤساء المباشرين (متعدد المراكز).
4-	الرسمية	▪ اللوائح والسياسات التفصيلية. ▪ القواعد والإجراءات. ▪ جداول العمل القياسية والمجدولة مسبقًا.	▪ السياسات المرنة. ▪ الفريق المدار ذاتيًا أو إدارة الذات. ▪ جداول العمل المرنة أو المتغيرة.
5-	المركزية واللامركزية	▪ المركزية: السلطة في القمة. ▪ اللامركزية: السلطة الموزعة.	▪ تعدد مراكز السلطة. ▪ الوحدات المستقلة والفرق المدارة ذاتيًا.

6-	القياسية أو المعيارية	▪ تقسيم عمل كثيف. ▪ قواعد وإجراءات أداء محددة. ▪ سلوكيات موحدة في أداء المهام.	▪ التنوع في المهام. ▪ توسيع العمل وإثراءه. ▪ التمكين الإداري.

كما يعبر عن التغيرات التي تتوافق مع إعادة التنظيم للمنظمات والمؤسسات فيظل استخدام شبكة الإنترنت العالمية وثورة الاتصالات والمعلومات بشكل آخر بما يلي[105]:

- إحلال التنظيم الذاتي محل إدارة الغير.
- إحلال قواعد البيانات مكان الدور البشري.
- إحلال التفاعل الآلي مكان التفاعل الإنساني.
- إحلال الذكاء الصناعي مكان الذكاء الإنساني.
- الانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات.
- الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.
- الانتقال من الإدارة المباشرة إلى الإدارة من بعد.
- الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلطة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.
- الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام والعاملين إلى القيادة المرتكزة على التقنية وإرضاء العميل.
- الانتقال من الزمن الإداري إلى زمن الإنترنت.
- الانتقال من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الآلية المباشرة.
- الانتقال من قيادة الآخر إلى قيادة الذات.

2- خطوات عملية التنظيم الإلكتروني:

تتم عملية التحول إلى التنظيم الإلكتروني من خلال عدة خطوات تتمثل فيما يلي [106]:

الخطوةالأولى: احترام الخطط والأهداف

الخطط تملي على المنظمة الغاية والأنشطة التي يجب أن تسعى لإنجازها، ومن الممكن إنشاء إدارات جديدة، أو إعطاء مسئوليات جديدة لبعض

الإدارات القديمة، كما أنه من الممكن إلغاء بعض الإدارات، أيضًا قد تنشأ علاقات جديدة بين مستويات اتخاذ القرارات، فالتنظيم سينشئ الهيكل الجديد للعلاقات ويقيّد العلاقات المعمول بها الآن.

الخطوة الثانية: تحديد الأنشطة الضرورية لإنجاز الأهداف:

وتتمثل في الأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف التنظيمية المحددة، لذا يجب إعداد قائمة بالمهام الواجب إنجازها ابتداء بالأعمال المستمرة (التي تتكرر عدة مرات) وانتهاءً بالمهام التي تنجز لمرة واحدة.

الخطوة الثالثة: تصنيف الأنشطة

المديرون مطالبون بإنجاز ثلاث عمليات:

1- فحص كل نشاط تم تحديده لمعرفة طبيعته (تسويق، إنتاج، إلخ).

2- وضع الأنشطة في مجموعات بناء على هذه العلاقات.

3- البدء بتصميم الأجزاء الأساسية من الهيكل التنظيمي.

الخطوة الرابعة: تفويض العمل والسلطات

إن مفهوم الحصص كقاعدة لهذه الخطوة هو أصل العمل التنظيمي، في بدء الإدارات، الطبيعة، الغاية، المهام، وأداء الإدارة يجب أن يحدد أولًا كأساس للسلطة، هذه الخطوة مهمة في بداية وأثناء العملية التنظيمية.

الخطوة الخامسة: تصميم مستويات العلاقات

هذه الخطوة تحدد العلاقات الرأسية والعرضية (الأفقية) في المنظمة ككل، الهيكل الأفقي يبين من هو المسئول عن كل مهمة، أما الهيكل الرأسي فيقوم بالتالي:

- يعرف علاقات العمل بين الإدارات العاملة.
- يجعل القرار النهائي تحت السيطرة (فعدد المرؤوسين تحت المدير واضح).

تعد عملية التنظيم الإلكتروني إحدى عمليات الإدارة الإلكترونية والأداة الأساسية في تشكيل وتطوير منظومة المعرفة الإدارية في مجتمع المعرفة، يمكنها أن تشكل منظومة المعرفة من خلال تحويل الثروة المعرفية إلى رأس

مال معرفي، وتوظيف رأس المال المعرفي في إنتاج معارف جديدة والذي يتضح فيما يلي.

3- إسهامات عملية التنظيم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة:

تذهب بعض الدراسات السابقة إلى أن مجتمع المعرفة يتشكل وفق مجموعة من المتطلبات يطلق عليها مثلث مجتمع المعرفة، هي تكوين شبكة كثيفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والاعتماد على البحث العلمي الموجه لخدمة التنمية، وتطوير التعليم وإعداد العقول الماهرة[107]، ويمكن الجزم بأن استخدام التكنولوجيا ليس أحد أركان مجتمع المعرفة فحسب، بل هو ركنًا أساسيًا تبنى عليه باقي الأركان، فمن خلالها يتم تطوير العمل الإداري وتطوير الإفادة منها في تكوين منظومة المعرفة، لهذا تسعى الإدارة الإلكترونية بجميع عملياتها إلى إصلاح الأداء الإداري وتطويره مما يجعله أكثر قدرة على إعداد القوى العاملة الماهرة لمجتمع المعرفة.

لذا فإن إقامة مجتمع المعرفة يتطلب مجموعة من الأسس والأركان الأساسية التي تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق وعلى التجديد والنماء، وثمة خمسة أركان أساسية لمجتمع المعرفة – أشار إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003- تمثل متطلبات رئيسة لتأسيس مجتمع المعرفة في العالم العربي، يمكن إيجازها فيما يلي[108]:

- إطلاق حريات الرأي والتعبير، فهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ولحيوية البحث العلمي والتطوير.
- النشر الكامل للتعليم، وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي، والتعليم المستمر مدى الحياة.
- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير في جميع النشاطات المجتمعية، من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق عربي للابتكار.
- السعي الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطوير الموارد القابلة للتجدد، اعتمادًا على القدرات التكنولوجية والمعرفية الذاتية.
- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير، يعتمد على صحيح الدين، مع النهوض باللغة العربية، والاعتزاز بالتراث المعرفي العربي، والانفتاح

على الثقافات الإنسانية الأخرى، من خلال حفز التعريب والترجمة، وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

وتمثل المتطلبات السابقة متطلبات عامة يتعين على منظومة التعليم العالي الوفاء بها لتكوين مجتمع المعرفة غير أن المدقق والمحلل لهذه المتطلبات يجد بجلاء أنها في الواقع قيم إنسانية وثوابت شرعية لا خلاف عليها، لذا فهذا يقتضي أن كل فرد في مجتمع المعرفة أن يعرف ويتفق على سبل الوصول إلى مصادر المعرفة في هذه المنظومة والاستفادة والمشاركة الفاعلة في هذه المعرفة. ثم بناءً على هذه المتطلبات يجب أن يكون لكل فرد فاعل في هذه المنظومة إمكانية استخدام جهاز حاسوب، وبنية تحتية إلكترونية، وبرمجية وإنترنت وقبل ذلك فلسفة واضحة في ماذا يريد هو وماذا تريد مؤسسته، وماذا يريد مجتمعه حتى يكون مؤهلًا بأن يمثل وحدة أساسية في هذه المنظومة، وعند النظر إلى منظومة المعرفة من ناحية إدارية وبالتحديد إلى العلاقات بين المستخدمين في هذه المنظومة يمكن رؤية علاقات الفرد بالمجتمع، والفرد بالدولة، والفرد بالفرد، والدولة بالمجتمع وبهذه النظرة الواسعة أصبح التحدث عن مفهوم الحكومة الإلكترونية والتجارة الإكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم والتدريب الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والرقابة الإلكترونية والمكتبة الإلكترونية وغير ذلك بما يعرف بالتطبيقات الإلكترونية تُعد زوايا مهمة في تكنولوجيا مجتمع المعرفة ومنظومة المعرفة .

وتمثل المتطلبات احتياجات في واقعها التطبيقي، كما قد تمتد في الشـــمول والاتســـاع لتعبر عن الأهداف التي يجب تحقيقها[109]، ومن ثم **فالمتطلبات التي يتعين على عملية التنظيم الإلكتروني الإســـهام بها لبناء مجتمع المعرفة** هي مجموعة المهارات والمناشـــط والأدوار الإدارية اللازمة للعاملين وللطلاب ليصـــبحوا قادرين على إنتاج المعرفة واســـتخدامها في مجالات العمل الإداري والتي يمكن أن تتمثل في:

أ- التطلع لتحقيق مجتمع المعرفة جعل مهمة الإدارة تزداد تعقيدًا فقد أضـحت النظم الإدارية اليوم وهي المســـئولة عن إتاحة المعلومات النوعية الراقية الذي تتطلبه إنجاز العمل الإداري بفاعلية، مسئولة أيضًا عن تطوير العمل الإداري ومستقبله، وهي مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضـى إلى تطوير

ذاتها وتجديدها بما يجعلها أكثر قدرة على ملاءمة متغيرات العصر، وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتطور باستمرار، وبهذا المعنى، فإن على الإدارة أن تغرس وتنمي الطاقات المبدعة في كل فرد، وفي الوقت ذاته أن تسهم في تطوير المجتمع وتماسكه.

ب- أن تسارع إنتاج المعرفة وكذلك تعدد التجديدات والاختراعات ومجالات تطبيقها بالإضافة إلى تسارع تقادم المعارف بشكل عام، يستدعي على الصعيد الإداري مزيدًا من الربط بين عمليات الإدارة والعمل الإنتاجي، وأن يتم السعي إلى تكوين الإنسان متعدد المهارات القادر على العمل الإداري إلكترونيًا.

ج- كذلك فإن الثورة الاتصالية التي يتسم بها العصر، تستدعي من التربية لكي تحصل الفائدة المرجوة منها أن تعمل على تمتين صلة الناشئة بمصادر المعلومات، والتدريب على كيفية الحصول على المعلومة وتحليلها وفهمها، وتنمية الفكر النقدي والقدرة على حل المشكلات، بحيث يصبح المعلم منسقًا وموجهًا لأداء العمل الإداري أكثر مما هو مصدر للمعرفة.

د- أن يتصف النظام الإداري بالمرونة والقدرة على تغيير هيكل عمليات الإدارة وفق ارتباطها بهدف المؤسسة، وتتمثل مرونة النظام التعليمي في عدد الإجراءات الإدارية، وفي طرق أدائها بحيث تستجيب لحاجات المستفيدين المختلفة والمتجددة، فالمرونة شرط لابد منه لمواجهة التغيرات العالمية المفاجئة وللمحافظة على قدرة النظام الإداري في عالم متجدد.

هـ- أن الثروة الحقيقية لأي مجتمع إنما تكمن في ثروته البشرية، وفي ذكاء وعبقرية أفراده، وفي قدرتهم وطاقاتهم، والعقل البشري هو مصدر قوة الأمة، فالذين يفكرون هم الذين يغيرون والذين يبدعون هم الذين يضيفون، والأمة المتقدمة هي الأمة المتعلمة بصرف النظر عن عدد سكانها أو حجم مواردها الطبيعية، وهذا يُملي على الإدارة أن تنمي لدى العاملين القدرة على الإبداع وروح المبادرة وأن تنمي لديهم مهارة حل المشكلات.

و- تكمن قدرة الإدارة في مجتمع المعرفة، على إعداد الإنسان للمستقبل في كيف يدير ولماذا.

ز- إن ثورة الاتصال وغزارة المعلومات من مصادر متعددة على رأسها شبكة الإنترنت، تفرض على الإدارة تقوية صلة العاملين بمصادر تلك المعلومات وتدريبهم على كيفية الحصول عليها وتحليلها وفهمها، وكذلك فإن تسارع مضمون المعارف يستدعي تجديدها باستمرار، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى أن تكون التدريب مستمر، وهنا لابد للعمل الإداري أن يقوم على مبدأ الذاتية، بحيث يتغير دور العامل والمستفيد من قائم أو متلقٍ سلبي للخدمة الإدارية إلى مشارك ومؤدٍ لدور فعال فيها.

ح- تتطلب الإدرة الإلكترونية تمكين العاملين من استخدام التقنيات الإدارية الحديثة في الوصول إلى المعلومة، وكذلك في معالجتها بطريقة فعالة وبذلك سيحتاج العاملين لصقل مهاراتهم في التعامل مع الأدوات والأجهزة الإلكترونية للوصول إلى المعلومات الوفيرة بسهولة ويسر، ويؤدي هذا إلى نقل العمل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، غير أنه لا يمكن بلوغ هذه الغايات إلا بوجود الرغبة المستمرة في التطوير، وهذا يتطلب من المؤسسة والعاملين بها في مجتمع المعرفة امتلاك مهارات الإدارة الإلكترونية.

ط- التأكيد على ديموقراطية العمل الإداري، وبناء الأداء الإداري المعتمد على المشاركة والتعاون المتبادل بين الأطراف القائمة عليها.

4- خطوات كلية التربية – جامعة المنيا نحو بناء المجتمع المعرفة:

عادةً ما يتبادر للذهن للوهلة الأولى أن مجتمع المعرفة هو مجتمع العلم والتكنولوجيا، وبالتأكيد فإن هذا صحيح إلى حد كبير فالعلم والتكنولوجيا مكونان رئيسان لمجتمع المعرفة، فالتحدي المعرفي للمجتمعات يكمن في مدى تمكّن القيادة من القيام بالتطور المؤسسي من خلال تجميع المعرفة المبعثرة والكامنة في عقول الأفراد العارفين ودعمهم للعمل على خلق المعرفة وإقناعم بنشرها ومن ثم توظيفها بكفاءة لما فيه خدمة المجتمع ككل وبناء التنمية الإنسانية فيه. لذا يرى راولي (Rowley,1999) أن المنظمات التي يمكنها أن تنجح في عصر المعلوماتية هي المنظمات التي يمكنها أن تجدّد

وتخلق وتطور موجوداتها المعرفية، ويضيف أن الإدارة الفعالة للمعرفة والتغيير والإبداع هي عناصر مهمة وضرورية لتمكين المنظمات من النجاح في أعمالها، إذ أصبحت الحاجة ملحة للتأكيد على تطوير المخرجات وتبني الأساليب الإدارية الحديثة في الإدارة من إخراج المنتج في الوقت المناسب، وإدارة الجودة الشاملة، وكذلك إيجاد وسائل محددة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإدارة المقومات الفكرية للعاملين داخل مؤسسات الأعمال وضمان تبادل معارفهم للاستفادة منها وتحقيق ميزتها التنافسية(110).

ولقد اتخذت كلية التربية جامعة المنيا كثيرًا من الجهود والخطوات للدخول إلى عصر مجتمع المعرفة من خلال تحليل عملية التنظيم الإلكتروني في ضوء ما يلي(111):

أ- الاسترتجيات وخطط التأسيس:

يعكس الوضع الاستراتيجى للكلية ودورها في المجتمع استراتيجية الجامعة التي تعمل على توجيه التخصصات الأكاديمية المختلفة بالكلية نحو رسالة الكلية وهي إعداد المعلم والكوادر التربوية وتطوير السياسات التعليمية بما تعكس شخصيتها المستقبلية، وتبرز استراتيجية الكلية مسئولياتها المجتمعية نحو المجتمع المحلي والدولي بصورة واضحة ومحددة.

ب- القيادة والدعم الإداري:

- نشر المعلومات إلكترونيًا حيث توفر الكلية معلومات تغطي أنشطتها المختلفة من خلال موقعها الإلكتروني ومن خلال أساليب أخرى منها اللوحة الإخبارية الإلكترونية واللوحة الحائطية.
- تنظيم قبول طلاب الدراسات العليا إلكترونيًا في الكلية وتحديد عددهم وتخصصاتهم المرغوبة.
- وجود وحدة نظم المعلومات الإدارية(**MIS**) بالكلية، وتقوم الوحدة بالمهام التالية : إدخال بيانات الطلاب، إعداد قواعد بيانات للعاملين بالكلية، وعمل قواعد بيانات لكل أنشطة الكلية.
- وضع سياسة معلنة و موثقة لتلقي الشكاوى مع وجود نماذج معلنة لجميع العاملين بالكلية
- تصميم أدوات لقياس نسبة رضا المستفيدين من الخدمات الإدارية .

- وجود لجنة الخدمات المساعدة وتطوير النظام الإداري تابعة لوحدة توكيد الجودة والاعتماد بالكلية قائمة على:

متابعة أداء الوحدات الإدارية .

تقييم أداء الوحدات الإدارية بالكلية.

متابعة التفاعل بين الإداريين وأعضاء هئية التدريس .

ج- الهيكل التنظيمي:

- من سياسات الكلية في مجال فاعلية إدارة الجودة والتحسين: تحديث الهيكل التنظيمي بالكلية بما يلائم حجم ونوع أنشطتها، ويضمن تحقيق رسالتها وغاياتها وأهدافها، توصيف وظائف الجهاز الإداري، تحفيز الجهاز الإداري على إجادة عمله، تطوير ميكنة النظام الإداري بالكلية .
- تحديث الهيكل التنظيمى بشكل دوري للارتقاء بمستوى الأداء فى جميع الأنشطة بالجامعة.

د- تعليم وتدريب العاملين، وتثقيف الطلاب:

التوعية للعاملين بالنظام الإداري باستراتيجية الإدارة الإلكترونية.

الفحص الدوري لمدى ملاءمة مؤهلات العاملين لمهامهم الوظيفية داخل الكلية على أفضل وجه .

التخطيط والتنسيق للدورات التدريبية التي يحتاجها العاملون في الإدارة وتكنولوجيا المعلومات بما يزيد من قدراتهم الإدارية.

- يستطيع العاملين حاليًا تطبيق سياسة الإدارة الإلكترونية ففكرة الحكومة الإلكترونية التي تتبناها الكلية الآن وترصد لها ميزانية خاصة وذلك من خلال إدخال الحاسب الآلي واستخداماته والتعامل معه لرفع كفاءة أعمال الإدارية بالكلية، وتدريب العاملين في جميع الوحدات الإدارية على استخدامه والتعامل معه لرفع كفاءة العمل وذلك لإحساسهم بأهمية الحاسب الآلي في العمل ومميزاته من حيث السرعة والدقة في إنجاز العمل مما قد يعود على الكلية بتوفير بعض النفقات على المدى البعيد.

- المشروعات الطلابية الجديدة التي تتبنى فكرة انتشار الحاسب في الكلية وكثرة عدد مستخدميه بهدف توسيع قاعدة مستخدمي الحاسب وشبكة الإنترنت في الكلية من خلال إنشاء قاعة مجهزة لاستخدام شبكة الإنترنت مجانًا لتيسير البحث إلكترونيًا خاصة لطُلاب الدراسات العليا، وكل ذلك نابع من الإدراك الصحيح من إدارة الكلية لأهمية الحاسب الآلي وتأثيره على المجتمع وضرورة ظهور جيل جديد يستطيع التعامل مع لغة العصر.
- وحديثًا تم إنشاء بوابة الطالب حيث يمكن للطالب تحميل تطبيقات المحمول الخاصة بهم لمعرفة جداول المحاضرات وجداول الامتحانات والبيانات الأساسية والرسوم الدراسية والمقررات المسجلة ونتائج الامتحانات فور إعلانها.

هـ- وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقًا للمستجدات:

- تطوير لائحة الدراسات العليا ، واستحداث برامج جديدة لتلبية احتياجات سوق العمل .
- تحديد مجموعة من الغايات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية التى تهدف الكلية إلى تحقيقها وهي : جهاز إداري كفء، موارد بشرية ذات كفاءة، استثمار فعال للموارد المالية والمادية المتاحة، مشاركة مجتمعية فعالة، خريج متميز قادر على المنافسة، نظم تعليمية مطورة للتأهيل والاعتماد على أسس التطوير المستمر، ولقد تم نشر هذه الأهداف الاستراتيجية داخل الجامعة ورقيًا و إلكترونيًا .

و- المتطلبات البشرية:

- عمل لجنة للخدمات المساعدة وتطوير النظام الإداري في الكلية تابعة لوحدة توكيد الجودة والاعتماد التي هدفت من إنشائها إلى تطوير العمل الإداري، وتطوير أجهزة الحاسبات الآلية، وتطوير أجهزة الاتصالات وشبكات الاتصالات.

ز- المتطلبات التقنية:

- عمل موقع إلكتروني لكلية التربية على صفحة الجامعة، ويتم تحديث هذا الموقع والإعلان عنه باللغة العربية والإنجليزية.

- تطوير القدرة المؤسسية بميكنة الإدارات التالية :
- شئون الطلاب– الدراسات العليا– شئون خدمة المجتمع– شئون الخريجين– العلاقات العامة والثقافية– شئون أعضاء هيئة التدريس– شئون العاملين– الشئون المالية والإدارية –سكرتارية الأقسام
- تأثيث معامل الحاسب الآلي وتزويدها بعدد من أجهزة الكمبيوتر والطابعات.
- وضع خطة للصيانة الدورية للأجهزة والمعدات.
- استكمال تأثيث وإحلال وصيانة جميع مباني الكلية من حيث قاعات الدرس والمعامل ومكاتب أعضاء هيئة التدريس والمكاتب الإدارية.
- أقامت الكلية شبكة اتصالات قادرة على التعامل مع الإنترنت.
- تواجد قواعد بيانات للكلية ضمن نظام **(MIS)**.
- تواجد قاعدة بيانات للكلية ضمن مشروع الجامعة.
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالكلية حاليًا.
- تم الانتهاء من عمل البوابة الإلكترونية الخاصة بالكلية.
- توجد لجنة للموقع الإلكتروني للكلية ووحدة ضمان الجودة بالكلية.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لتداول المعلومات والوثائق إلكترونيًا يوجد بها جميع أنشطة الكلية،
- توجد وحدة للخدمات الإلكترونية تابعة لشئون تنمية البيئة وخدمة المجتمع بالكلية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات.
- تقديم خدمة الإنترنت المجاني مما ساعد على زيادة مستخدمي الإنترنت في الكلية حيث كانت التكلفة العالية إحدى معوقات استخدامه في الكلية.
- النشر الإلكتروني للمعلومات حيث توفر الكلية معلومات تغطي أنشطتها المختلفة من خلال موقعها الإلكترونى ومن خلال أساليب أخرى منها اللوحة الإخبارية الإلكترونية.
- إنشاء قاعدة بيانات لجميع الإدارات لحفظ واستدعاء وتداول الوثائق إلكترونيًا.

ومما سبق عرضه يتضح أن كلية التربية قد اجتهدت في ترك الأساليب التقليدية التي اعتادت عليها لفترات طويلة من الزمن إلى الدخول إلى عالم تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية بجميع القطاعات منها قطاع الدراسات العليا والتي ساعدت بموجبها إلى تحويل كثير من الأعمال الإدارية الورقية إلى بيانات ومعلومات حيوية تسري في شبكة المعلومات الخاصة بالكلية والجامعة، ومن هنا يمكن القول بأنها سارت خطوات ليست بقليلة تجاه مجتمع المعرفة، وتسعى إلى تطوير خططها التكنولوجية لتصل لمستوى أفضل، كما يتضح أن لدى كلية التربية جامعة المنيا الكثير من الخطط والأهداف التي لابد من تحقيقها للوصول للمجتمع المعرفي الذي تنشده.

ويمكن رصد دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا؛ من وجهة نظر القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا وعينة من طلاب برامج الدرسات العليا، وهذا ما يتناوله المحور التالي "الدراسة الميدانية".

ثانياً: إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها:

يتناول هذا المحور وصفًا مفصلًا للإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الجزء الميداني من الدراسة، ويشمل أهداف الدراسة الميدانية، وصفًا لعينة الدراسة الميدانية، وإعداد أداتها والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان الأساليب الإحصائية التي تم استخدمها في معالجة نتائجها، وأخيرًا عرض النتائج وتفسيرها، وفيما يلي العرض التفصيلي لذلك:

(أ)أهداف الدراسة الميدانية:هدفت الدراسة الميدانية إلى رصد دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا؛ من وجهة نظر القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا وعينة من طلاب برامج الدرسات العليا.

(ب) بناء أدوات الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة وبناءً عليه تم إعداد أداة الدراسة(استبانتين) **بهدف** رصد دور التنظيم الإلكتروني من وجهة القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا بالكلية، وكذلك عينة من طلاب برامج الدراسات

العليا بجميع فئاتهم، وقد تضمنت الاستبانة الأولى الموجهة للقائمين على إدارة برامج الدراسات العليا محورين رئيسيين: المحور الأول خاص بتنظيم إعداد الكوادر البشرية لبناء مجتمع المعرفة، والمحور الثاني خاص بتنظيم التجهيزات المادية والفنية والإدارية لبناء مجتمع المعرفة، أما الاستبانة الثانية الموجهة لعينة من طلاب برامج الدراسات العليا بجميع فئاتهم فتتضمن ثلاثة محاور: الأول خاص بتوليد المعرفة لعملية التنظيم الإلكتروني، والمحور الثاني خاص باكتساب المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني وتنميتها، والمحور الثالث خاص بتطبيق المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني، ويضم كل محور عدد من العبارات التابعة له تقيس دور عملية التنظيم الإلكتروني في بناء مجتمع معرفي.

وللتأكد من قدرة الاستبانتين وصلاحيتهما لتحقيق أهداف الدراسة، تم التحقق من صدق محتواهما وذلك بعرضهم على مجموعة من الأساتذة والأساتذة المساعدين بكلية التربية بلغ عددهم تسعة أعضاء بأقسام أصول التربية، والتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وعلم النفس التربوي*؛ وذلك للاسترشاد بآرائهم ومقترحاتهم حول مدى ملاءمة عبارات الاستبانتين ووضوح صياغتهما، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاورهما، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه مناسبًا من حذف بعض العبارات أو إضافة عبارات جديدة، وفى ضوء توجيهات المحكمين، أُجريت التعديلات، ووصل عدد عبارات الاستبانة الأولى إلى (30)عبارة موزعة على محورين وهي خاصة بالقائمين على إدارة برامج الدراسات العليا، والاستبانة الثانية إلى (47) عبارة موزعة على ثلاثة محاور وهي خاصة بالطلاب، كما هو موضح بجدول رقم (1).

جدول (2) محاور الاستبانة الأولى وعدد عباراتها

المحور	اسم المحور	عدد العبارات
الأول	تنظيم الكوادر البشرية لبناء مجتمع المعرفة.	11

*ملحق بأسماء السادة الأساتذة المحكمين.

الثاني	تنظيم التجهيزات المادية والفنية والإدارية لبناء مجتمع المعرفة.	19

جدول (3) محاور الاستبانة الثانية وعدد عباراتها

المحور	اسم المحور	عدد العبارات
الأول	توليد المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني.	15
الثاني	اكتساب المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني وتنميتها.	12
الثالث	تطبيق المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني.	20

(1) الاتساق الداخلي للاستبانة:

يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه؛ وفي ضوء ما أسفرت عنه آراء السادة المحكمين، تم التأكد من الصدق الظاهري لأداتي الدراسة ومن ثَمَّ صياغة الاستبانتين وتطبيقهما على عينتي الدراسة، ثُمَّ تم حساب معامل بيرسون بواسطة برنامج (SPSS) الإصدار (19) وذلك للتحقق من درجة اتساقها الداخلي بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة وعبارات المحور التي تندرج تحته، وقد دلت النتائج على وجود ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.01 لكل من عبارات الاستبانتين داخل محاورهم، كذلك تم حساب معامل الارتباط بين كل محور من محاور كل استبانة مع المحاور الأخرى لنفس الاستبانة، وأسفرت النتائج عن وجود ارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين كل محور والمحاور الأخرى؛ مما يشير إلى درجة اتساق عالية لكل استبانة، ومن ثَمَّ قدرتهم على قياس ما وضعوا لقياسه، ويوضح جدول (4،5) ذلك.

جدول (4) معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبانة الأولي مع الاستبانة إجمالًا

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	.819	.01
الثاني	.767	.01

جدول (5) معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبانة الثانية مع الاستبانة إجمالًا

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	.835	.01
الثاني	.828	.01
الثالث	.874	.01

(2) **ثبات أداة الدراسة:** للتأكد من ثبات الاستبانتين، تم حساب معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة وللاستبانة ككل، وقد وُجد أن معامل الثبات لكل استبانة إجمالًا ولمحاورها مرتفع كما هو موضح بجدول (6،7).

جدول (6) معاملات ثبات الاستبانة الأولى ومحاورها الفرعية

رقم المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
الأول	11	.811
الثاني	19	.882
الاستبانة الكلية	30	.887

جدول (7) معاملات ثبات الاستبانة الأولى ومحاورها الفرعية

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
الأول	15	.764
الثاني	12	.806
الثالث	20	.884

الاستبانة الكلية	47	.917

(ج) عينة الدراسة وإجراءات التطبيق: تم توزيع الاستبانتين في صورتهما النهائية إلى عينة القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا، والأخرى على عينة منطلاب الدراسات العليا بجميع برامجها خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2017م- 2018م)، حيث بلغ عددهم (1701) كما يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (8،9)، وطُلب منهم إبداء آرائهم حول محاور كل استبانة، وذلك على مقياس ليكرت الثلاثي وفق درجات تحقق (عالية – متوسطة – منخفضة) لجميع محاور الاستبانتين، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (277) استبانة، تم استرجاع (23) للقائمين على إدارة برامج الدراسات العليا، و(232) استبانة بالنسبة لطلاب الدراسات العليا، في حين تم استبعاد (18) استبانة من الطلاب لنقص بعض البيانات ولعدم استيفاء الاستجابة على جميع العبارات؛ وعليه بلغ عدد الاستبانات الصالحة للمعالجة الإحصائية (255) استبانة بنسبة 15% من مجتمع الدراسة.

جدول رقم (8)

أعداد مجتمع الدراسة من القائمين على إدارة برامج الدرسات العليا للعام الجامعي 2017م/2018م

الجهة	وحدة الدراسات العليا	لجنة الدراسات العليا	وحدة الخدمات الإلكترونية	رؤساء كنترولات الدراسات العليا	المجموع الكلي
العدد	9	6	4	4	23

جدول رقم (9)

أعداد مجتمع الدراسة من طلاب الدرسات العليا للعام الجامعي 2017م/2018م

البرنامج	دبلوم عام	دبلوم عامين	دبلوم مهني	دبلوم خاص	ماجستير	دكتوراه	المجموع الكلي
عدد الطلاب	941	93	420	155	57	12	1678

(1) **تصحيح أدوات الدراسة:** تم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي لتصحيح أدوات الدراسة بحيث أعطيت الأوزان (3 – 2 – 1) لاستجابات أفراد العينة (عالية – متوسطة – منخفضة) على الترتيب.

(2) **المعالجة الإحصائية:** بعد الانتهاء من جمع البيانات وتفريغ استجابات أفراد العينة، تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- تم إدخال البيانات فى برنامج الحزمة الإحصائيةSPSS الإصدار (19).
- لتحديد درجة تحقق عبارات الاستبانة ومجالاتها، تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ونسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة من عباراتها ولكل محور من محاور كل استبانة.
- من أجل وضع تقديرات كيفية؛ لوصف وتحديد درجة تحقق العبارات فى ضوء نسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة، تم حساب حدود الثقة العليا والدنيا للاستبانة المطبقة بالدراسة ولعينتهما من خلال المعادلة الآتية:

حدود الثقة لمتوسط الاستجابة = نسبة متوسط الاستجابة$\pm$ الخطأ المعياري × 1.96

حيث نسبة متوسط الاستجابة لمقياس ليكرت الثلاثي = 0.67

$$\text{الخطأ المعياري} = \sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$$

حيث إن:

أ نسبة متوسط شدة الاستجابة لعبارات الاستبانة = 0.67

ب باقي طرح نسبة متوسط شدة الاستجابة لعبارات الاستبانة من الواحد الصحيح = 0.33

ن عدد أفراد العينة من الطلاب = 232

ن عدد أفراد العينة من القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا = 23

وباستخدام المعادلات السابقة، وُجد أن حدود الثقة العليا 0.73والحدود الدنيا 0.61والتي يمكن التعبير عنها لفظيًا كالآتي بالنسبة للعينة من القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا:

X≤ 0.86 ← تتحقق بدرجة عالية.

0.86 > X >0.67 ← تتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى التحقق بدرجة عالية.

0.67> X >0.48 ← تتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى التحقق بدرجة منخفضة.

X≤ 0.48 ← تتحقق بدرجة منخفضة.

وباستخدام المعادلات السابقة، وُجد أن حدود الثقة العليا 0.73والحدود الدنيا 0.61والتي يمكن التعبير عنها لفظيًا كالآتي بالنسبة للعينة من طلاب برامج الدراسات العليا:

X≤ 0.73 ← تتحقق بدرجة عالية.

0.73 > X >0.67 ← تتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى التحقق بدرجة عالية.

0.67> X >0.61 ← تتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى التحقق بدرجة منخفضة.

X≤ 0.61 ← تتحقق بدرجة منخفضة.

(د) عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها: يعرض هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها؛ من خلال رصد واقع تطبيق عملية التنظيم الإلكتروني لإدارة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات التنظيم الإلكتروني للكوادر البشرية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق
1	يقوم على إدارة برامج الدراسات العليا هيكل إداري يتناسب مع طبيعة التنظيم الإلكتروني.	2.48	.593	2	%.83	متوسطة
2	يمتلك القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا خبرات إدارية وتكنولوجية تتناسب والمهام المنوطة بهم.	2.13	.626	10	%.71	متوسطة
3	يتمتع القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا بقدرات متميزة في استخدام تطبيقات الحاسوب والإنترنت توجه لتطوير عملية التنظيم.	2.17	.778	8	%.72	متوسطة
4	يمتلك القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا تنوع كاف في التخصصات المتعلقة بالمستحدثات التكنولوجية وتطبيقاتها.	1.96	.638	11	%.65	متوسطة
5	لدي القائمين على إدارة برامج الدراسات	2.35	.487	6	%.78	متوسطة

	العليا القدرة على التكيف مع المتطلبات التكنولوجية لتنظيم العمل.					
6	يمتلك القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا المعرفة بالمتطلبات المستقبلية للعمل.	2.17	.650	9	%.72	متوسطة
7	يحرص القائمون على إدارة برامج الدراسات العلياعلى إنجاز الأعمال الإلكترونية بشكل جيد وسريع.	2.39	.583	5	%.80	متوسطة
8	يشعر القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا بتحسن في الأداء لعملهم بشكل إلكتروني.	2.61	.499	1	%.87	عالية
9	يشترك القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا في الكثير من الدورات في مجال الحاسب الآلي.	2.43	.662	3	%.81	متوسطة
10	يحصل القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا على فرص متساوية للتفوق	2.39	.783	4	%.80	متوسطة

	والتنافس في مجال العمل الإلكتروني.					
11	يشارك الاختصاصيون الفنيون لوحدة الخدمات الإلكترونية في وضع سياسة التنظيم الإلكتروني لبرامج الدراسات العليا للكلية.	2.30	.559	7	%.77	متوسطة
درجة التحقق العام = 73. متوسطة						

يتبين من الجدول أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة من القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا لعبارات المحور ككل تراوحت ما بين (2.61–1.96) وبمقارنتها بحدود الثقة لمعرفة مدى الاستجابة مع المحور جاءت العبارة رقم (8) والتي تنص على "يشعر القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا بتحسن في الأداء لعملهم بشكل إلكتروني" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.61) وبدرجة تحقق عالية، بينما جاءت العبارة رقم(4) ونصها "يمتلك القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا تنوعًا كافيًا في التخصصات المتعلقة بالمستحدثات التكنولوجية وتطبيقاتها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.96) وبدرجة تحقق متوسطة، كما يُلاحظ أن جميع عبارات الاستبانة جاءت بدرجة تحقق متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن هذه العملية الإدارية – التنظيم الإلكتروني للكوادر البشرية– لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال إفادة القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا.

وربما يرجع ذلك، كما جاء في دراسة (علي صالح علي الشايع، 2011) أن الجامعات تسودها أنماط وقيم وأعراف الإدارة التقليدية المعروفة بمركزيتها وبيروقراطيتها وجمود هياكلها، لذا فإن التحول باتجاه الإدارة الداعمة لتطبيق عملية لتنظيم الإلكتروني والمُعِينة على تشكيل مجتمع المعرفة يحتاج إلى بعض الوقت والجهد من القائمين عليها.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات التنظيم الإلكتروني للتجهيزات المادية والفنية والإدارية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق
1	تدعيم سياسة التحول إلى التنظيم الإلكتروني للعمل بإدارة برامج الدراسات العليا.	2.30	.635	6	% .77	متوسطة
2	توفير المتابعة الفنية والإدارية لتنظيم العمل بشكل إلكتروني.	2.17	.717	11	% .72	متوسطة
3	توفر دليل تطبيقي لعملية التنظيم الإلكتروني للقائمين على إدارة برامج الدراسات العليا.	1.74	.689	19	% .58	متوسطة
4	التقييم الدوري للعاملين للأداء الإلكتروني لتنظيم العمل المنوط بهم.	1.96	.475	16	% .65	متوسطة
5	توفير نظام حوافز مادية أو معنوية للمتميزين في الأداء الإلكتروني لتنظيم العمل.	1.78	.736	18	% .59	متوسطة
6	نشر ثقافة عملية التنظيم الإلكتروني لاكتساب الممارسة الجيدة لها.	2.22	.671	9	% .74	متوسطة

7	توفير التجهيزات الإلكترونية (الحاسوب وملحقاته) اللازمة للتنظيم الإلكتروني.	2.04	.767	14	% .68	متوسطة
8	توفير أماكن ومكاتب لإدارة برامج الدراسات العليا تكفي لممارسة أنشطة التنظيم الإلكتروني.	2.04	.825	13	% .68	متوسطة
9	توفير جميع التعليمات الإدارية اللازمة لممارسة عملية التنظيم الإلكتروني في العمل.	1.91	.668	17	% .64	متوسطة
10	استخدام إجراءات التنظيم الإلكتروني في كافة أنشطة تنظيم العمل الإداري لبرامج الدراسات العليا	2.04	.878	12	% .68	متوسطة
11	التبادل المرن للمعلومات بين القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا بسهولة ويسر.	2.43	.590	5	% .81	متوسطة
12	تقليل حجم الأوراق المستخدمة في العمل الإداري المطلوب.	2.48	.665	3	% .82	متوسطة
13	تفعيل استخدام البريد الإلكتروني للكلية في إنجاز الأعمال الإدارية المطلوبة.	2.00	.674	15	% .67	متوسطة

14	توفير نقاط لشبكة إنترنت فعالة داخل مكاتب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا.	2.70	.470	1	%.90	عالية
15	إجراء صيانة دورية لشبكة الإنترنت داخل مكاتب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا بواسطة اختصاصي شبكات.	2.43	.788	4	%.81	متوسطة
16	توزيع صلاحيات الوصول لشبكة الإنترنت بين القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا وفق طبيعة عمل كل شخص.	2.30	.635	7	%.77	متوسطة
17	توضيح دور وحدة الخدمات الإلكترونية بالكلية في عملية التنظيم الإلكتروني لبرامج الدراسات العليا.	2.26	.810	8	%.75	متوسطة
18	تواجد قاعدة بيانات متكاملة لإدارة برامج الدراسات العليا بالكلية تتميز بالقدرة على الإضافة والتعديل للبيانات بسهولة.	2.52	.665	2	%.84	متوسطة
19	توفير الحماية الإلكترونية للبيانات	2.22	.600	10	%.74	متوسطة

	والمعلومات الخاصة ببرامج الدراسات العليا بحيث تمنع غير العاملين من استخدامها.					
درجة التحقق العام= 75. % متوسطة						

يتبين من الجدول أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة من القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا لعبارات عملية التنظيم الإلكتروني ككل تراوحت ما بين (2.70 – 1.74) وبمقارنتها بحدود الثقة لمعرفة مدى الاستجابة مع المحور جاءت العبارة رقم (14) والتي تنص على "توفير نقاط لشبكة إنترنت فعالة داخل مكاتب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.70) وبدرجة تحقق عالية، بينما جاءت العبارة رقم(3) ونصها "توفر دليل تطبيقي لعملية التنظيم الإلكتروني للقائمين على إدارة برامج الدراسات العليا" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.74) وبدرجة تحقق متوسطة، كما يُلاحظ أن جميع عبارات الاستبانة جاءت بدرجة تحقق متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن العبارات فيما يخص هذه العملية الإدارية –التنظيم الإلكتروني للتجهيزات المادية والفنية والإدارية– لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال إفادة القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا.

ربما ترجع هذه النتيجة إلى استمرارية وجود بعض من آليات وإجراءات الجانب المادي والإداري والفني لعملية التنظيم وفقًا لثقافة الإدارة التقليدية التي ظلت سائدة لفترة طويلة بالكلية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أوصت به دراسة (رضا إبراهيم المليجي، 2012) من أن التميز في البنية التحتية هو أحد الاستراتيجيات المهمة لبناء قدرة الجامعات على مواكبة متطلبات مجتمع المعرفة وتعميم ميزتها التنافسية في ظل تغييرات ومستجدات العصر، كما تؤكد هذه النتيجة أهمية التفاعل بين القدرات البشرية المتاحة والامكانات المادية وذلك باستخدام التكنولوجيا الرقمية حيث تسهم التكنولوجيا الرقمية في الارتقاء بمستوى قدرات الكوادر البشرية لأداء العمل الإداري.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات توليد المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق
1	توجيه الطلاب نحو الإجراءات المطلوبة إلكترونيًا لإنتاج معارف تنظيمية حقيقية.	2.31	.649	4	%.77	عالية
2	توفير سبل إلكترونية مختلفة للإجراءات الإلكترونية المطلوبة في أي وقت ومكان.	2.16	.679	12	%.72	متوسطة
3	دعم نظام التنظيم الإلكتروني في جميع برامج الدراسات العليا.	2.20	.713	7	%.73	عالية
4	توفير المعرفة بمميزات التنظيم الإلكتروني بالمقارنة بالتنظيم الورقي التقليدي.	2.20	.713	8	%.73	عالية
5	توفير قاعدة بيانات إلكترونية لطلاب الدراسات العليا.	2.27	.713	5	%.76	عالية
6	إعداد نشرات ومحاضرات للتوعية بالإجراءات الإلكترونية المطلوب عملها للالتحاق بالدراسات العليا.	2.03	.747	15	%.68	متوسطة
7	استخدام الإنترنت لإجراءات الالتحاق والتسجيل بالدراسات	2.47	.637	1	%.82	عالية

	العليا في الوقت المناسب.					
8	توفير اللائحة الدراسية للبرنامج المراد الالتحاق به إلكترونيًا.	2.22	.712	6	%.74	عالية
9	توجيه الطلاب لأماكن إجراءات الالتحاق بواسطة بريد الإلكتروني مما وفر الجهد والمال لهم.	2.16	.778	10	%.72	متوسطة
10	تشجيع الطلاب على العمل الإلكتروني بدلًا من الورقي.	2.38	.693	2	%.79	عالية
11	الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى تسهيل المعرفة بإجراءات التقدم والقبول.	2.36	.623	3	%.79	عالية
12	تشجيع المشاركة فى إنتاج المعرفة الإلكترونية لمتطلبات القبول بجميع برامج الدراسات العليا.	2.20	.693	9	%.73	عالية
13	إيجاد سياسة واضحة ومحددة لإجراءات الأعمال المطلوبة إلكترونيًا على مستوى وحدة الدراسات العليا.	2.16	.714	11	%.72	متوسطة
14	تطوير الإمكانات الإلكترونية بمكاتب وحدة الدراسات العليا	2.14	.682	13	%.71	متوسطة

	بما يكفل العمل بالطريقة الإلكترونية.					
15	السعي لامتلاك القدرات والمهارات ما يمكنها من إدارة المعرفة الإلكترونية وفق متطلبات مجتمع المعرفة.	2.12	.723	14	%.71	متوسطة
درجة التحقق العام = 74.% عالية						

يتبين من الجدول أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة من طلاب الدراسات العليا لعبارات عملية التنظيم الإلكتروني ككل تراوحت ما بين (2.47 – 2.03) وبمقارنتها بحدود الثقة لمعرفة مدى الاستجابة مع المحور جاءت العبارة رقم (7) والتي تنص على " استخدام الإنترنت لإجراءات الالتحاق والتسجيل بالدراسات العليا في الوقت المناسب." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.47) وبدرجة تحقق عالية، بينما جاءت العبارة رقم(6) ونصها "إعداد نشرات ومحاضرات للتوعية بالإجراءات الإلكترونية المطلوب عملها للالتحاق بالدراسات العليا. " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.03) وبدرجة تحقق متوسطة. كما يُلاحظ أن جميع عبارات الاستبانة جاءت بدرجة تحقق عالية باستثناء العبارة (2، 6، 9، 13، 14، 15) فقد جاءت بدرجة تحقق متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن هذه العملية الإدارية –التنظيم الإلكتروني– لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال إفادة الطلاب من خدمات وحدة الدراسات العليا.

جدول (13): المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لعبارات اكتساب المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني وتنميتها

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق

1	ترسيخ مبادئ العمل الإلكتروني بإجراءات العمل إلكترونيًا.	2.14	.716	9	%.71	متوسطة
2	تستثمر التقنيات العلمية المتاحة لاكتساب المعرفة بإجراءات العمل إلكترونيًا.	2.15	.693	8	%.72	متوسطة
3	توفير موقع على البوابة الإلكترونية الخاصة بالكلية لوحدة الدراسات العليا.	2.50	.703	1	%.83	عالية
4	التوسع تدريجيًا في تحقيق إكساب المعرفة المستمرة بعملية التنظيم الإلكتروني للطلاب.	2.24	.645	5	%.75	عالية
5	تنويع قنوات الاتصال ما بين الطلاب والعاملين بوحدة الدراسات العليا.	2.16	.728	7	%.72	متوسطة
6	توسيع حركة العمل الإلكتروني في مجتمع الدراسات العليا.	2.12	.717	10	%.71	متوسطة
7	تقديم الخدمات الإلكترونية للطلاب في شتى إجراءات التقدم والقبول والتخرج.	2.42	.673	2	%.81	عالية
8	توعية الطلاب بالتطورات السريعة والمتلاحقة فى مجال العمل بطريقة إلكترونية كمجتمع للمعرفة.	2.06	.756	12	%.69	متوسطة

9	إحاطة الطلاب بالمفاهيم ذات البعد الإلكتروني في عملية التنظيم (مثل: التقديم الإلكتروني، البريد الإلكتروني، البوابة الإلكترونية، .....وغيرها).	2.27	.789	4	%.76	عالية
10	اكساب الطلاب مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للقيام بالاجراءات المطلوبة.	2.23	.680	6	%.74	عالية
11	امتلاك الطلاب لمهارات العمل الجماعي باعتبار أن المعرفة الإلكترونية فى مجتمع المعرفة تعاونية وتشاركية.	2.17	.748	3	%.72	متوسطة
12	تنمية معلومات الطلاب بإستمرار بمستجدات الإجراءات الإلكترونية المطلوبة لسرعة التكيف والتفاعل الإيجابى.	2.07	.738	11	%.69	متوسطة
درجة التحقق العام=74.% عالية						

يتبين من الجدول أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة من طلاب الدراسات العليا لعبارات عملية التنظيم الإلكتروني ككل تراوحت ما بين (2.06 – 2.50) وبمقارنتها بحدود الثقة لمعرفة مدى الاستجابة مع المحور جاءت العبارة رقم (3) والتي تنص على "توفير موقع على البوابة الإلكترونية الخاصة بالكلية لوحدة الدراسات العليا" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وبدرجة تحقق عالية، بينما جاءت العبارة رقم(8) ونصها "توعية الطلاب بالتطورات السريعة والمتلاحقة في مجال العمل بطريقة إلكترونية كمجتمع للمعرفة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.06) وبدرجة تحقق

متوسطة. كما يُلاحظ أن جميع عبارات الاستبانة جاءت بدرجة تحقق عالية باستثناء العبارة (1، 2، 5، 6) فقد جاءت بدرجة تحقق متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن العبارات فيما يخص هذه العملية الإدارية –التنظيم الإلكتروني– في جانب اكتساب المعرفة بها لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال إفادة الطلاب من خدمات وحدة الدراسات العليا.

إلا أنه يُلاحظ من نتائج المحور ككل أن ممارسة إجراءات التنظيم الإلكتروني جاءت مرتفعة فيما يخص اكتساب المعرفة بها، ربما يعود ذلك إلى أن عملية الاستيعاب في غالبية الإجراءات التنظيمية المرتبطة بمعاملات طلاب الدراسات العليا قد خطت خطوات إيجابية بالاتجاه الصحيح نحو التنظيم الإلكتروني لها، وخاصة فيما يرتبط بالعبارات رقم (4، 7، 9، 10) وأن هذه الخطوات تعطي انطباعًا إيجابيًا نحو مستوى اكتساب المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني بما يسهم في توفير الوقت والجهد والمال في عملية إدارتها للكلية بشكل عام وللطالب بشكل خاص، مما أسهم في إيجاد وجهة نظر جاءت بدرجة تحقق مرتفعة، ويتفق هذا وما أظهرته نتائج دراسة براينل (Brianl) من أن استخدام تقنية الإنترنت يخدم العمل الإداري التربوي بشكل آلى ما يزيد من الاستفادة من الوقت والجهد وتسهيل المهام والتحسين النوعي للبرامج التعليمية على جميع المستويات [112].

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات تطبيق المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	نسبة متوسط الاستجابة	درجة التحقق
1	تأسيس بريد إلكتروني للمعرفة الإلكترونية لاستقبال الاستفسارات إلكترونيًا وتحويلها إلى واقع متكامل من المعرفة الصحيحة.	2.26	.718	11	.75 %	عالية

2	تصميم خريطة إلكترونية أو دليل إلكتروني يحدد اللوائح والإجراءات المطلوبة لجميع برامج الدراسات العليا.	1.98	.729	20	% .66	متوسطة
3	توظيف كل الامكانات المادية والبشرية بالوحدة وفق متغيرات ومتطلبات التنظيم الإلكتروني للعمل الإداري.	2.09	.671	17	% .70	متوسطة
4	القيام بتنفيذ إجراءات الالتحاق إلكترونيًا بصورة سريعة ودقيقة.	2.29	.738	9	% .76	عالية
5	توفير السرية والخصوصية لبيانات الطلاب.	2.54	.683	1	% .85	عالية
6	تحديد عدد معين للإجراءات الإلكترونية المطلوبة للقبول فكانت أقل عددًا لهذا كسرت حاجز الروتين.	2.23	.669	12	% .74	عالية
7	تحديد أعداد وأسماء الطلاب بطريقة سريعة وواضحة.	2.46	.695	3	% .82	عالية
8	وضع معايير لقبول طلاب الدراسات العليا أكثر كفاءة وفاعلية.	2.49	.596	2	% .83	عالية
9	تيسير التحويل من برنامج لآخر أو داخل	2.07	.648	18	% .70	متوسطة

	البرنامج الواحد بطريقة إلكترونية سريعة ودقيقة.					
10	إتاحة طلب الاستفسار إلكترونيًا عن نتيجة القبول بالدراسات العليا.	2.32	.735	5	.77 %	عالية
11	إتاحة فرصة زمنية كافية للطلاب لإنجاز الإجراءات المطلوبة إلكترونيًا.	2.35	.693	4	.78 %	عالية
12	إتاحة التواصل مع موظفي وحدة الدراسات العليا بشكل أسرع وأدق من ذي قبل.	2.22	.742	13	.74 %	عالية
13	الاطلاع على الجدول الدراسي من البوابة الإلكترونية لوحدة الدراسات العليا.	2.32	.680	6	.77 %	عالية
14	الاطلاع على جدول الامتحانات من البوابة الإلكترونية لوحدة الدراسات العليا.	2.31	.776	7	%.77	عالية
15	توفير المتطلبات الأساسية لدعم جميع الطلاب أينما كانوا وفي أي وقت.	2.17	.716	15	%.72	متوسطة
16	إتاحة الحرية للطلاب لاختيار ما يناسبهم من برامج الدراسات العليا.	2.26	.746	10	%.75	عالية
17	توفير معايير يلتزم بها طلاب الدراسات العليا لتحقيق الارتباط بين	2.06	.691	19	%.69	متوسطة

	نتائج العمل الإداري وواقع الممارسات الإلكترونية.					
18	تحويل المعرفة الإلكترونية النظرية للطلاب من خلال عملية التنظيم الإلكتروني إلى تطبيقات عملية تفيد فى تطوير الممارسات الإدارية بوحدة الدراسات العليا.	2.16	.708	16	%.72	متوسطة
19	توفير المعرفة بمستجدات معايير الالتحاق ببرامج الدراسات العليا للطلاب.	2.18	.685	14	%.73	عالية
20	تنظيم العمل إلكترونيًا لتقليل الأعباء الملقاة على عاتق الطلاب مما يساعد فى أداء المهام المطلوبة بنجاح.	2.30	.699	8	%.77	عالية
درجة التحقق العام=75. %عالية						

يتبين من الجدول أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة من طلاب الدراسات العليا لعبارات عملية التنظيم الإلكتروني ككل تراوحت ما بين (1.98 – 2.54) وبمقارنتها بحدود الثقة لمعرفة مدى الاستجابة مع المحور جاءت العبارة رقم (5) والتي تنص على" توفير السرية والخصوصية لبيانات الطلاب لأنها وجهت إلكترونيًا للموظف المختص" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.54) وبدرجة تحقق عالية، بينما جاءت العبارة رقم(2) ونصها " تصميم خريطة إلكترونية أو دليل إلكتروني تحدد اللوائح والإجراءات المطلوبة لجميع برامج الدراسات العليا" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ

(1.98) وبدرجة تحقق متوسطة، كما يلُاحظ أن جميع عبارات الاستبانة جاءت بدرجة تحقق عالية باستثناء العبارات (3، 9، 15، 17، 18) فقد جاءت بدرجة تحقق متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن العبارات فيما يخص هذه العملية الإدارية – التنظيم الإلكتروني– في جانب تطبيق المعرفة بها لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال استفادة الطلاب من خدمات وحدة الدراسات العليا.

إلا أنه يلاحظ من نتائج المحور ككل أن ممارسة إجراءات التنظيم الإلكتروني جاءت مرتفعة فيما يخص التطبيق لها ربما يعود ذلك إلى أن عملية التخلص من الاعتماد على الأوراق في غالبية الإجراءات التنظيمية المرتبطة بمعاملات طلاب الدراسات العليا قد خطت خطوات إيجابية بالاتجاه الصحيح نحو التنظيم الإلكتروني لها، وخاصة فيما يرتبط بالعبارات رقم (7، 8، 11، 10) وأن هذه الخطوات تعطي انطباعًا إيجابيًا نحو دور التنظيم الإلكتروني بما يسهم في توفير الوقت والجهد والمال في عملية إدارتها للكلية بشكل عام وللطالب بشكل خاص؛ مما أسهم في إيجاد وجهة نظر جاءت بدرجة تحقق مرتفعة، كما أن ذلك يبين أن إتقان المعلومات أداة ضرورية لتحقيق ذلك مفهوم التطبيق المطلوب إذ يمكن عبر الإنترنت تنفيذ الشفافية الكاملة في عدالة المشاركة وعدالة الخدمة وفي عدالة المنافسة وفي تقويم الاداء،

ويتفق هذا إلى ما أشارت إليه نتائج دراسة سرشت (Seresht): إلى أهمية وفاعلية تطبيق الإدارة الإلكترونية في اختصار الوقت والجهد، وأن فاعليتها تتحقق بدرجة أفضل في حال زوال معوقات تطبيقها [113]، ونتائج دراسة ريسِيل(Russell) التي أشارت إلى أن الإدارة الإلكترونية تسهم في زيادة الإنتاجية، وتقليل التكاليف، وتحقيق رضا المستفيدين من العملية التعليمية، وزيادة المشاركين، وتحسين فاعلية العمليات الإدارية وخدماتها، والتخلص من الأعمال الورقية وتقديم الخدمات بشكل آلى مما يؤثر في توفير الوقت والجهد [114].

إجراءات مقترحة لتفعيل دور التنظيم الإلكتروني بما يسهم في بناء مجتمع المعرفة لكلية التربية جامعة المنيا

على ضوء وما تم استخلاصه من الجانب النظرى، وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية، يمكن الإجابة على السؤال الرابع للدراسة، من خلال اقتراح مجموعة

من الإجراءات لتفعيل دور التنظيم الإلكتروني بإدارة برامج الدراسات العليا لكلية التربية جامعة المنيا بما يسهم في بناء مجتمع المعرفة، حيث تعد المعرفة عماد مجتمع المعرفة، لذا فإن التجديد في مجال العمل الإداري المنتج للمعرفة يمثل جوهر ذلك المجتمع، ويسهم التنظيم الإلكتروني بإعتباره أحدعمليات الإدارة الإلكترونية في تكوين مجتمع المعرفة، من خلال ما يضطلع به من توليد المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني وتحديث وتطوير النظام الإداري والممارسة الإدارية، بما يكفل اكتساب المعرفة وتطبيقها، لذا تؤدي عملية التنظيم الإلكتروني دورًا مهمًا في بناء مجتمع المعرفة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال توافر مجموعة من الإجراءات لإنجاز العمل الإداري إلكترونيًا، والتي تتمثل في جزئين :

الجزء الأول: شكل التنظيم الإلكتروني المقترح لإدارة برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنيا.

1. التخلص من البيروقراطية في الأداء والتحول نحو شفافية الأداء.
2. إنشاء قاعدة بيانات للمعرفة الإلكترونية؛ لاستقبال الأفكار الجديدة ومقترحات التحسين وتحويلها إلى إجراءات مدعمة للجوانب المادية والفنية والإدارية كافة.
3. قيام إدارة الكلية ببث الثقة والطمأنينة في نفوس العاملين للتغلب على المخاوف التي يبديها البعض نحو تنظيم العمل الإداري إلكترونيًا
4. العمل على مواكبة عملية التنظيم الإلكتروني بالكلية للاتجاهات الحديثة للإدارة الإلكترونية على مستوى الجامعة.
5. تدريب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا للإلمام بالمفاهيم الإدارية المستحدثة في مجتمع المعرفة مثل: الإدارة الإلكترونية، معرفة التطبيقات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الإدارة.
6. تدريب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا للإلمام بالمفاهيم ذات البعد الإلكتروني في عملية التنظيم الإلكتروني، مثل: البوابة الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، وقواعد البيانات، والتقديم الإلكتروني وغيرها.

7. إكساب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا مهارات التواصل الإلكتروني، والقدرة على إقامة علاقات اتصال مع إدارة وحدة الدراسات العليا فيما يخص البرنامج الملتحق به.
8. إكساب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا المهارة في التعامل مع مصادر المعرفة الإلكترونية المختلفة المتضمنة في البوابة الإلكترونية للكلية.
9. إتقان القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا مهارات العمل في فريق باعتبار أن المعرفة في مجتمع المعرفة تعاونية وتشاركية مع غيره من الزملاء السابقين أو اللاحقين.
10. وجود معايير علمية يلتزم بها العاملون بوحدة الدراسات العليا لتحقيق الارتباط بين نتائج عملية التنظيم الإلكتروني وواقع ممارسات إدارة برامج الدراسات العليا.
11. تحويل المعرفة الإلكترونية النظرية التي يتم التوصل إليها من خلال القراءة والاطلاع إلى تطبيقات عملية تفيد في تطوير الممارسات الإدارية بوحدة الدراسات العليا.
12. الاهتمام بالإجراءات الإدارية الإلكترونية التطبيقية التي تستهدف إصلاح وتجديد دور عملية التنظيم الإلكتروني.
13. التنسيق والتعاون بين طلاب الدراسات العليا والقائمين على إدارة برامج الدراسات العليا.
14. تكوين اتجاهات إيجابية لدى القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا نحو مخرجات تطبيق عملية التنظيم الإلكتروني.
15. المراجعة والتقويم المستمر لتطبيق عملية التنظيم الإلكتروني على ضوء احتياجات واقع إدارة برامج الدراسات العليا.
16. تطوير قواعد اختيار العاملين بوحدة الدراسات العليا لكلية التربية لانتقاء أفضل وأكفأ العناصر.
17. جلب الكفاءات البشرية المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية من مدربين واستشاريين وخبراء لتطوير البرامج ومواكبة أحدث التطورات التكنولوجية.

18. تطوير إجراءات العمل الإداري ببرامج الدراسات العليا بما يكفل اكتساب المهارات الإلكترونية الأساسية لعملية التنظيم الإلكتروني.
19. وضع معايير لاجراءات قبول طلاب الدراسات العليا أكثر كفاءة وفاعلية.
20. تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتحقيق المعرفة الصحيحة بإجراءات العمل الإداري وفق عملية التنظيم الإلكتروني.
21. تسهيل الإجراءات الإدارية لطلاب الدراسات العليا لتتناسب وطبيعة الظروف المختلفة لهم.
22. منح الطلاب مدى زمني مناسب لإنجاز أي إجراءات إلكترونية مطلوبة.
23. تقديم الحوافز المناسبة للبارزين والمتميزين في الأداء الإداري إلكترونيًا.
24. إرساء نظم إلكترونية للمحاسبة ومتابعة الأداء الإداري للعاملين بوحدة الدراسات العليا.
25. العمل على اعتماد إجراءات إلكترونية تتناسب مع طبيعة برامج الدراسات العليا المختلفة.
26. وجود خطة واضحة ومحددة لتطبيق عملية التنظيم الإلكتروني على مستوى الكلية.
27. تصميم مخطط للأداء الإلكتروني تحدد الأولويات الإدارية الإلكترونية على مستوى عملية التنظيم الإلكتروني لإدارة برامج الدراسات العليا.
28. وجود آليات للشراكة الفعالة بين جميع القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا بالكلية لتطبيق المعرفة بتطبيق عملية التنظيم الإلكتروني.
29. تشجيع العمليات الإدارية المدعومة في مجال الإدارة الإلكترونية (التخطيط الإلكتروني– الرقابة الإلكترونية.....).
30. تطوير معايير الترقيات الإدارية للعاملين بوحدة الدراسات العليا بما يرقى بمستوى تطبيق التنظيم الإلكتروني.
31. تحويل الطلاب من مشاركين سلبيين إلى مشاركيين إجابيين من خلال إعداد أدلة ونشرات بالممارسات الإدارية الإلكترونية وتوجيه طلاب الدراسات العليا نحو تطبيقها.

32. تقليل الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق العاملين بوحدة الدراسات العليا بما يساعد فى أداء المهام الإدارية الإلكترونية المنوطة بهم.
33. توفير قاعدة بيانات إلكترونية للوائح وإجراءات القبول لطلاب الدراسات العليا على مستوى كل برنامج.
34. توفير التجهيزات المادية والفنية لمكاتب وحدة الدراسات العليا، بما يكفل التطبيق الفعال لعملية التنظيم الإلكتروني.
35. إقامة مركز للتميز الإلكتروني، لتأسيس منظومة فعالة لتطبيق عملية التنظيم الإلكتروني وفق معايير مجتمع المعرفة.
36. تطوير العمل الإداري ببرامج الدراسات العليا لكلية التربية ليكون من بين أهدافها التطبيق الإلكتروني لعمليات الإدارة الأخرى لإيجاد حلول فعالة لمشكلات الواقع الإداري.

الجزء الثاني: دور التنظيم الإلكتروني المقترح في بناء مجتمع المعرفة.

1. إعادة هيكلة إدارة وحدة الدراسات العليا بكلية التربية لتمتلك من القدرات والمهارات الإلكترونية ما يمكنها من تطبيق عملية التنظيم الإلكتروني وفق متطلبات مجتمع المعرفة.
2. اهتمام إدارة الكلية بمعالجة القضايا والموضوعات الإدارية بطرائق إلكترونية تسهم فى بناء مجتمع المعرفة المطلوب.
3. تكوين وحدات إلكترونية كاملة لتشجيع المشاركة في إنتاج المعرفة الإلكترونية على جميع مستويات الوحدات الإدارية بالكلية.
4. إقرار إدارة الكلية معايير علمية توجه الطلاب والعاملين بوحدة الدراسات العليا إلى تحديث الإجراءات الإلكترونية بما يكفل بناء مجتمعات حقيقية للمعرفة.
5. الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تسهيل نشر المعرفة إلكترونيًا والحصول عليها.
6. استيعاب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا للتطورات السريعة والمتلاحقة في مجال التنظيم الإلكتروني لتفعيل دوره في بناء مجتمع المعرفة.
7. إكساب القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا مهارات التعامل مع التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات في عملية التنظيم الإلكتروني.

8. الحرص على تنمية المعارف الإلكترونية بشكل مستمر لسرعة التكيف والتفاعل الإيجابى مع متغيرات مجتمع المعرفة ومستحدثاته التكنولوجية.
9. إدخال عملية التنظيم الإلكتروني على مستوى جميع وحدات الدراسات العليا باعتباره مقومًا لدعم مجتمع المعرفة.
10. توظيف المعرفة بعملية التنظيم الإلكتروني في تطوير واقع ممارسات القائمين على إدارة برامج الدراسات العليا وفق خطط واضحة.
11. تشجيع تطبيق عملية التنظيم الإلكتروني الموجهة التي تعالج قضايا إدارية يطلبها القائمون على إدارة برامج الدراسات العليا.
12. توظيف نتائج تطبيق عملية التنظيم الإلكتروني في صنع القرارات المتعلقة بالأعمال الإدارية.
13. نشر ثقافة المعرفة الإلكترونية التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق عملية التنظيم الإلكتروني بين كافة العاملين فى الوحدات الإدارية الأخرى بالكلية.

المراجع

[1]- فدوى فاروق عمر، حياة محمد سعد الحربي، (2014)."نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي ودرجة إسهامها في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية: دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس"، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد 3، العدد 2، شباط، ص 67.

[2]- زياد بركات، أحمد عوض، (2009).واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، ص 5.

[3]- عبد الله المجيدل، (2006).دراسة مقارنة: لمعوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، بحث ميداني، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد 123، سنة32، الكويت، ص 16.

[4]- جويبر ماطر الثبيتي، (2002)."إدارة المعرفة والإستثمار في رأس المال المعرفي في الجامعات، نموذج نظري تحليلي"، مجلة التربية والتنمية، السنة 10، العدد 26، ص 35.

[5]- علي صالح الشايع، (2011)."التحديات التي تواجه الجامعات السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 21، العدد 2، ص 400.

[6]- بشار عوض جيدوري، منور عدنان نجم، (2013)."دور الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة"، **مؤتمر الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير**، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، أبريل 2013، ص5.

[7]- ميسون الزعبي، (2015). "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة إربد من وجهة نظر مديري المدارس"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، مجلد21، عدد2، مايو، ص54.

[8]- محمد العريشي، (2008). إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

[9]- علاء السالمي، خالد السليطي، (2008): **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[10]-نجم عبود نجم، (2008). **الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية والوظائف والمجالات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص26.

[11]- Swanstrom, E. (2002), Economic-Based Knowledge Management, available at: *http://www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf*

[12]-حمدي عبد الحميد، عبد الفتاح السيد، (2004). "الحكومة الإلكترونية في التعليم بين النظرية والممارسة- دراسة في الأهداف والأهمية وإمكانية التطبيق"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، عدد46، ص73.

[13]- علاء السالمي، رياض الدباغ، 2001: **تقنيات المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[14]- ياسر الصاوي، (2007).**ادارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 54.

[15]- هالة أحمد صبري، (2004). "أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة ميدانية لمؤسسات الأعمال الاردنية"،**المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية (ادارة المعرفة في العالم العربي)**، في الفترة من 26- 28 نيسان 2004، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص 2.

[16]- أحمد حسن إبراهيم، (2016)."متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة"، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة**، العدد 662، سبتمبر، مصر، ص 8.

[17]- ضياء الدين زاهر، (2005)."التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في تجديد النظم التعليمية"، **مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح: رؤية عربية**، في الفترة 26-28 ابريل 2005، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، ص 504.

[18]- Green Andy, (2006). Modle of lifelong learning and the "knowledge Society", **A Journal of Combarative Education**, Vol. 36, No.3, p307325.

[19]- نبيل علي، نادية حجازي، (2005). **الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

[20]- يمكن الرجوع الي:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (2002). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة**. الأردن: المكتب الإقليمى للدول العربية،المطبعة الوطنية، عمان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (2003). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة**. الأردن: المكتب الإقليمى للدول العربية،المطبعة الوطنية، عمان.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائى (2009). **تقرير المعرفة العربى للعام** 2009. دبى: دار الطباعة والنشر.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائى (2012). **تقرير المعرفة العربى للعام 2010/2011، إعداد الأجيال القادمة لمجتمع المعرفة**. دبى: مؤسسة فهد بن راشد آل مكتوم.

[21]- علي عبد الرءوف محمد نصار. **"تفعيل مقومات البحث التربوي في جامعة القصيم علي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية"**، متاح في www.qu.edu.sa/cos بتاريخ 2017/11/15م

[22]- رشا سعد شرف، (2007). التعليم العالي في مصر من أجل مجتمع المعرفة التحديات والطموحات، **مؤتمر التعليم عن بعد لتحقيق مجتمع المعرفة (متطلبات الجودة وإستراتيجيات التطوير)**، في الفترة من 5-7 مايو 2007، جامعة عين شمس، القاهرة.

[23]- مهرى أمين دياب، نجوي يوسف جمال الدين (2004).الجامعة ومجتمع المعرفة التحدي والإستجابة، **مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤية تنموية)**، جامعة عين شمس، القاهرة، 3-5 مايو 2004.

[24]- فدوى فاروق عمر، (2012). "إعادة هندسة التعليم بالإنتساب لصالح التعليم عن بعد: قرار إستراتيجي"، **المجلة التربوية**، الجزء 1، العدد 13، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ص 135- 194.

[25]- أمين محمد النبوي، (2007). **الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي: حالة كليات التربية نموذجاً**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 387.

26- عبود نجم عبود، (2004). **الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية الوظائف والمشكلات**، دار المريخ للنشر، الرياض/المملكة العربية السعودية، ص ص 250-251.

[27]- برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2003).**تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003: نحو اقامة مجتمع المعرفة**، مرجع سابق، ص39.

[28]- خالد عبد الله دهيش، (2005). "الإستشراف المستقبلي للنظم التعليمية في ضوء اقتصاد المعرفة"، **المؤتمر السنوي السادس في الإدارة (الإبداع العربي والتجديد من أجل التنمية الإنسانية دور الادارة العربية في إقامة مجتمع المعرفة)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،سلطنة عمان.

29- سالم محمد سالم، (2007). "الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة"، **المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق**،إربيل، العراق.

[30]- محمد نائف محمود، (2014).**الاقتصاد المعرفي**، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان، ص، ص 22، 23.

[31]- سعيد الزهراني. **التحول نحو مجتمع المعرفة**، متاح علي http://www.eshrafeast.com/portal/news.php?action=view&id=62 بتاريخ 2017/12/22م

[32]- نادر أبو خلف، (2001). تحويل العمليات الأكاديمية والإدارية في جامعة القدس المفتوحة من الورقية إلى الإلكترونية الإمكانيات والمعوقات، **مجلة البحوث والدراسات التربوية**، العدد 6، نوفمبر، جامعة القدس المفتوحة، غزة، ص ص 114-142.

[33]- Al-Ghafri, Rashed, (2002).The use of computer technology in higher education management and administration; A comparatives study between of Oman and UK, **Phd. Dissertation**, Manchester University.

[34]- Jackson, H. (2006). Perceived Technological Processes in Texas Technical University.**Higher Education**,vol.9, 11, pp.292-329.

[35]- Mellivell, L. (2007). British University E- Management in Hong Kong Setting, Higher Education, vol.6, 2, pp. 32-77.

[36]- حمود العميري، (2008).متطلبات استخدام الإدارة الإلكترونية في الجامعات السعودية، دراسة تطبيقية في جامعة أم القري بمكة المكرمة، **رسالة ماجستير**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

[3737]- يوسف محمد أبو أمونة، (2009). واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونياً في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.

[38]- Felck, C. 2010: Using Computers in Croatia National University Division, **Journal of Higher Education**, vol.2, 1, pp. 111-169.

[39]- خليفة مصطفي أبو عاشور، ديانا جميل النمري، (2013): "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين"، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مجلد9، عدد2، الاردن، ص ص 199-220.

[40]- Rewash Hassan, (2014). Electronic Management's Contribution to the Development of Managerial Functions, **Academic Research International**, Vol. 5, No.5, Available at: www.journals.savap.org.pk in 19/10/2017.

[41]- عبد الإلهالخشاب، (2000). **الجامعة في خدمة مجتمع المعرفة**، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.

[42]-مهرى أمين دياب، نجوي يوسف جمال الدين (2007). "أهداف الجامعات في مصر وقضاياها في مجتمع لمعرفة من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعتي القاهرة وبنها"،، **مجلة العلوم التربوية**، عدد4، اكتوبر.

[43]- نادية حسين علي، عفاف محمد زهو، (2008)."تفعيل دور التعليم الجامعي في تأسيس مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية"، **مؤتمر توظيف المعلوماتية في ثقافة الاجيال لعربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية بلااشتراك مع جامعة سيناء والشبكة العربية للتعليم المفتوح، القاهرة، ص 544.

[44]- Valimaa, Jussi. & Hoffman, Daviad. (2008). Knowledge Society Discourse and Higher Education.**Higher Education Journal**, Springer Science+Business Media B.V. No.56, pp.265- 285.

[45]- صباححسنالزبيدي، (2008)."دورالجامعاتالعربيةفيبناءمجتمعالمعرفةفيضوءالإرهابالمعلوماتي: نظرةنقدية"،**ورقة علمية مقدمة في مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي تحت شعار الإرهاب في العصر الرقمي**، الأردن.

[46]- رضا أحمد علي المحمدي، (2010). تصور مقترح لدور الجامعة بمصر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

[47]- Suciu, M. Dragulanescu, I. Bratescu, A. Picioru, L. Imbrisca5,C. Serbu, V. Grigore, C. (2011). "Universities' Role in Knowledge- Based Economy and Society, Implications for Romanian Economics Higher Education", **Amfiteatru Economic**, Vol.XIII , No.30, June, 2011.

[48]- علي صالح الشايع، (2011).مرجع سابق، ص ص 398-445.

[49]- بشار عوض جيدوري، (2012). دور الجامعات الحكومية السورية في بناء مجتمع المعرفة، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

[50]- رضا إبراهيم المليجي، (2012)."متطلبات تحقيق ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم الجامعي المصري لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة"، **مؤتمر التعليم المستمر وتحديات مجتمع المعرفة**، كلية التربية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

[51]- زياد بركات، أحمد عوض، (2012).واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، **مجلة الرصد الدولي**، السنة 2، العدد15، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي.

[52]- محمد عودة الذبياني، (2012).دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار إستراتيجي للملكة العربية السعودية، **مجلةرسالة الخليج العربي**، العدد 124، سنة 33، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص ص 153-200.

[53]- نواف بجاد المطيري، (2012). تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية بالتعليم الجامعي السعودي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

[54]- أحمد نافع المدادحة، محمد الدبس السردي، أحمد بدح، (2013). "دور الجامعات الأردنية في بناء وتنمية مجتمع المعرفة"، **المجلة العربية للدراسات المعلوماتية**، العدد 2، ص ص 15-179، متاح في http://ajis,arabstudiesjournal,com/articales,php?artid=437 بتاريخ 2018/1/14م.

[55]- بشار عوض جيدوري، منور عدنان نجم، (2013).مرجع سابق، ص ص 1-36.

[56]- فدوى فاروق عمر، حياة محمد سعد الحربي، (2014).مرجع سابق، ص ص 67- 102.

[57]- مني علي سيف ذياب القحطاني، عبد الله علي محمد إبراهيم، نادية محمد شريف، (2015). "ضوابط ومعايير الجودة في إنتاج المقررات الإلكترونية للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة"، **مجلةرسالة الخليج العربي**، العدد 136، سنة 36، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ص ص 87-102.

[58]- عبد الله علي القحطاني، (2016).تحول الجامعات السعودية إلى مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **رسالة دكتوراه**، قسم علوم المعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية.

[59]- علي عبد الرءوف محمد نصار. **"تفعيل مقومات البحث التربوي في جامعة القصيم علي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية"**، مرجع سابق.

[60]-Valimaa, Jussi. & Hoffman, Daviad. (2008). Knowledge Society Discourse and Higher Education.**Higher Education Journal**, Springer Science+Business Media B.V. No.56, pp.265- 285.

[61]-محمد إبراهيم أبو خليل، (2006). "احتياجات طلاب المرحلة الثانويةلاستخدام المكتبات ومصادر المعلومات لتحقيق مجتمع المعرفة"، **المؤتمر القومي الثالث عشر (الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين)**، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، 26-27 نوفمبر، ص 632.

[62]- برنامج الأمم المتحدة الانمائى (2009). **تقرير المعرفة العربى للعام 2009**. مرجع سابق، ص 26.

[63]- نادية حسين علي، عفاف محمد زهو، (2008)."تفعيل دور التعليم الجامعي في تأسيس مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية"، **مؤتمر توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال لعربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية بلااشتراك مع جامعة سيناء والشبكة العربية للتعليم المفتوح، القاهرة، ص 544.

[64]-ربحي مصطفي عليان (2012). **اقتصاد المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ص 408.

[65]- محمد فتحي عبد الهادي، (1999). "أسس مجتمع المعلومات وركائز الإستراتيجية العربية في ظل عالم متغير"، **مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**، مجلد 4، عدد 3، سبتمبر.

[66]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، (2005).**التقرير العالمي لليونسكو من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة**، منظمة اليونسكو، باريس، ص 29.

[67]- بول جامبل وجون بلا كويل، (2003). **إدارة المعرفة**، ترجمة تيب توب لخدمات التعريب والترجمة، شعبة العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 205.

[68]- محمد عودة الذبياني، (2012).مرجع سابق، ص 161.

[69]- Delanty, G. (2003). Ideologies of the Knowledge Society and the Cultural Contradictions of Higher Education, **Policy Futures in Education**, Vol. 1, No. 1, P. 72.

[70]- محمد أحمد إسماعيل، (2010).توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تحقيقها بالمؤسسات التعليمية من وجهة نظر الطلاب المعلمين، **المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى)**، في الفترة من 13-15 يوليو 2010، المجلد الثاني، المركز العربي للتعليم والتنمية ، القاهرة. ص 510.

[71]- مدينة الملك عبد العزيز، (2014). "التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية"، **تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية**، مدينة الملك عبد العزيز، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مركز مدار للابحاث والتطوير، المملكة العربية السعودية، ص 60، متاح في، publications.kacst.edu.sa/systemfiles/Books_pdf/PDF_635488013678383307.pdf بتاريخ 2018/1/2م.

[72]- Afgan, Naim, Hamdija; Carvalho,Maria G, (2010). The Knowledge Society: A Sustainbility Paradigm, Lisbon, Portugal.

[73]- Wick, Corey, (2000). Knowledge Management andLeadership Opportunities for Tichnical communicators, November, Vol. 7, No. 1, p525.

[74]- سهيلة أبو السميد، (2011)."تمكين الأجيال القادمة من مهارات مجتمع المعرفة، **مجلة الثقافة والتنمية**، مجلد 12، عدد48، ص 77.

[75]- ضياء الدين زاهر، (2005).مرجع سابق، ص 504.

[76]- ياسر الصاوي، (2007).**إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص 65-66.

[77]-عبد العزيز عبد الله السنبل، (2004). "رؤي وتصورات حول برامج إعداد المعلمين في الوطن العربي"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول إعداد المعلمين**، كلية التربية، جامعة الملك قابوس، مسقط، في الفترة من1-3 مارس 2004، ص 5.

[78]- مني علي سيف ذياب القحطاني، عبد الله علي محمد إبراهيم، نادية محمد شريف، (2015). مرجع سابق، ص 87.

[79]- Green Andy, (2006). Modle of lifelong learning and the "knowledge Society", **A Journal of Combarative Education**, Vol. 36, No.3, p307325.

[80]- عبد العزيز عبد الله السنبل، (2004). "رؤي وتصورات حول برامج إعداد المعلمين في الوطن العربي"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول اعداد المعلمين**، كلية التربية، جامعة الملك قابوس، مسقط، في الفترة من1-3 مارس 2004، ص ص 5-8.

[81]- عبد اللطيف حسين حيدر، (2004). "الأداور الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإمارات العربية، السنة 19، عدد21، ص 6.

[82]- فدوى فاروق عمر، حياة محمد سعد الحربي، (2014).مرجع سابق، ص 73.

[83]-مهرى أمين دياب، نجوي يوسف جمال الدين، (2007). مرجع سابق، ص 18.

[84]- عبد العزيز عبد الله السنبل، (2004). مرجع سابق، ص 2.

[85]- أحمد محمد عبد العزيز، (2010). "مرتكزات الأدوار الجديدة للجامعات المصرية لمواكبة مجتمع المعرفة رؤية إستراتيجية"، **المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل اصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤي)**، في الفترة من 13-15 يوليو 2010، المجلد الثاني، المركز العربي للتعليم والتنمية ، القاهرة. ص 1674.

[86]- فدوى فاروق عمر، حياة محمد سعد الحربي، (2014).مرجع سابق، ص 74.

[87]- علي صالح الشايع، (2011).مرجع سابق، ص ص 416-417.

[88]- عبد اللطيف حسين حيدر، (2004). مرجع سابق، ص 18.

[89]- أمل مصطفى عصفور، **نظم المعلومات الإدارية في الإدارة**، متاح في unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024004.pdf، بتاريخ 2018/1/17، ص ص30 -31.

[90]_ أحمد محمد غنيم، (2004).**الإدارة الإلكترونية أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ص 29.

[91]- خليفة مصطفي أبو عاشور، ديانا جميل النمري، 2013: "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين"، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مجلد9، عدد2، الاردن، ص 200.

[92]- سناء شوقي ابراهيم، (2004). "الإدارة الإلكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، **مجلة التنمية الإدارية**، سنة24، عدد102، يناير، مصر، ص44.

[93]- Dessler, G (2001). **Aframework for Management**, Printice Hall,New jersey, p.148.

[94]- نائل عبد الحافظ العوالمة، (2001). "نوعية الإدارة والحكومة الإلكترونية في العالم الرقمي: دراسة استطلاعية"، **مجلة جامعة الملك سعود**، كلية العلوم الإدارية، مجلد 15، ص 85.

[95]- يحي محمد أبو مغايض، (2004). **الحكومة الإلكترونية: ثورة علي العمل الإداري التقليدي**، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 233.

[96]- فتحي عبد الرسول محمد، (2008)، **الإتجاهات الحديثة في الإدارة المدرسية**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ص ص 145-146.

[97]- أحمد ماهر، (2004). **التنظيم الدليل العملي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 16.

[98]- سعيد محمد علي آل مزهر، (2006).الأداء الإلكتروني في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية: نموذج تطبيقي مقترح، **رسالة دكتوراه**، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص ص 26-27.

[99]- سارة عوض الحسنات، (2011). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية، **رسالة ماجستير**، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص 42.

[100]- محمد شحات الخطيب، (2003). التعليم الإلكتروني في مدارس الملك فيصل: رؤية مستقبلية، **الندوة العالمية الأولى للتعليم الإلكتروني**، في الفترة من 21-23 أبريل، مدارس الملك فيصل، الرياض، ص 150.

[101]- فوزية حبيب بخش، (2007). الإدارة الإلكترونية في كليات التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحولات المعاصرة، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص 53.

[102]_

www.egyppl.com/vb/attachment.php?attachmentid=11967&d=1334498554

[103]- أحمد محمد غنيم، (2004).مرجع سابق، ص 61.

[104]- نجم عبود نجم، (2009)، **الإدارة والمعرفة الإلكترونية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 311.

[105]- سعيد محمد علي آل مزهر، (2006).مرجع سابق، ص 29.

[106]_

www.egyppl.com/vb/attachment.php?attachmentid=11967&d=1334498554

[107]- يمكن الرجوع الي:

- مصطفي رسلان، (2006). **المناهج الدراسية ومجتمع المعرفة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 56.

- سمير عبد الحميد القطب، (2008). "تعليم المعلوماتية وتفعيل هوية الإنسان العربي في مجتمع المعرفة تصور مقترح"، **المؤتمر السنوي الثالث (توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية)**، في الفترة من 5-7 فبراير 2008، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ص 459.

- ناجي عبد الوهاب هلال ، (2011). "استخدام طلاب الجامعة لتكنولوجيا المعلومات علي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة دراسة ميدانية"، مجلة الثقافة والتنمية، عدد 47، أغسطس، ص 236.

[108]- برنامج الأمم المتحدة الانمائى (2003). **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة**، مرجع سابق، ص 11.

[109]- محمد إبراهيم أبو خليل، (2006). مرجع سابق، ص 629.

[110]- هالة أحمد صبري، (2004)."العرب والمعرفة والمستقبل"، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية (ادارة المعرفة في العالم العربي)**، في الفترة من 26- 28 نيسان 2004، جامعة الزيتونة، عمان، الاردن، ص ص 10-11.

[111]- كلية التربية، وحدة ضمان الجودة. **الدراسة الذاتية للكلية للعام الجامعي 2016-2017م**.

[112]- Brianl, (2001). Dos Santos and Andrew L. Wirght, Internet supported management education information services & use.

[113]- Seresht, H. 2009: E-Management: Barriers and challenges in Iran, **Phd**. Dollamed Tabateebe University.

[114]- Rassell,A.S., (2004). How School Counselors Could benefit from E- Government Solution, The Case of Paperwork, U.S. department of education office of education research and improvement educational resources information center, ERIC number: ET478218.